



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية أصول الدين

قسم السنة وعلومها

ماوة

مصطلح ٢

١٤٣٣هـ

أ: نوف القحطاني

توصيف مقرر ٣١٦ سلم (مصطلح الحديث -٢-)

رقم المقرر ورمزه : ٣١٦ سلم

اسم المقرر : مصطلح -٢-

عدد الساعات : ٢ ساعة

المتطلب السابق: مصطلح -١- (٢١٢ سلم).

أهداف المقرر:

تعريف الطالب بمنهج المحدثين في تصنيف الرواة وأثر ذلك في تصحيح الأحاديث أو تضعيفها ، ثم التعرف على أهم كتب الرجال التي تعين الطالب في هذا المجال .

موضوعات المقرر:

١- مراتب الجرح والتعديل:

- أ- ألفاظ التعديل واختلاف العلماء فيها .
- ب- ألفاظ التجريح واختلاف العلماء فيها .
- ٢- متى يصلح الحديث للاعتبار ومتى لا يصلح ؟ .

٣- دراسة أشهر كتب الرجال :

- كتب في تراجم الصحابة .
- كتب في تراجم رجال السنة .
- كتب في تراجم الضعفاء .
- كتب في تراجم الثقات .
- كتب عامة في الرجال .
- كتب الطبقات .
- كتب التواريخ .
- كتب المبهمات .

التقويم والنشاطات المصاحبة :

- ١- امتحان تحريري للشهر الأول (٣٠) درجة .
- ٢- بحوث وتقارير وتطبيقات عملية على ما تمت دراسته (٣٠) درجات .
- ٣- ٤٠ درجة لامتحان النهائي .

أهم المراجع :

- ١ - مقدمة كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.
- ٢ - مقدمة تهذيب الكمال للمزي.
- ٣ - التنكيل للمعلمي اليماني.
- ٤ - ضوابط الجرح والتعديل للدكتور عبد العزيز العبد اللطيف.

- الحرمان في المادة يكون بنسبة ٢٥% أي بواقع غياب (٤) محاضرات خلال الفصل الدراسي.
- الساعات المكتبية :يوم الثلاثاء بعليشه ، من الساعه ١٠ إلى الساعه ١٢

مدخل دراسة علم الجرح والتعديل

المبحث الأول - تعريف الجرح والتعديل:

أ. تعريف الجرح:

الجرح لغة: مصدر جرح يجرح، أي أثر فيه بالسلاح ونحوه. قال بعض فقهاء اللغة: « الجرح . بالضم . يكون في الأبدان بالحديد ونحوه. والجرح بالفتح . يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها»^(١).

واصطلاحاً: وصف الراوي في عدالته أو ضبطه بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أو ردّها^(٢).

*فالموصوف بما يقتضي تليين روايته هو (الصدوق سيئ الحفظ) تتقوى روايته بوجود قرينة مرجحة لجانب ضبطه لحديث معين.

*والموصوف بما يقتضي تضعيف روايته لا يخلو تضعيفه من ثلاث حالات هي:

الأولى: أن يكون تضعيفاً مطلقاً فهذا لا تقبل معه رواية الراوي عند تفردّه بها ولكن تتقوى بالمتابعة من مثله فترتقي إلى حسن لغيره.

الثانية: أن يكون تضعيفاً مقيداً بالرواية عن بعض الشيوخ أو في بعض البلدان أو في بعض الأوقات فيختص الضعف بما يُقيد به دون سواه.

الثالثة: أن يكون تضعيفاً نسبياً وهو الواقع عند المفاضلة بين راويين فأكثر فهذا لا يلزم منه ثبوت الضعف المطلق في الراوي بل يختلف الحكم عليه بحسب قرينة الحال في تلك المفاضلة.

*وأما الموصوف بما يقتضي ردّ روايته فهو الضعيف جداً فمن دونه لا يُقوّى غيره ولا يتقوّى بغيره.

ب. تعريف التعديل

أ. التعديل في اللغة:

التسوية. وتقويم الشيء وموازنته بغيره^(٣).

ب. التعديل في الاصطلاح:

وصف الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي قبول روايته^(٤).

(١) تاج العروس ١٣٠/٢ مادة "جرح".

قال الزَّيْدِي: "هذا هو المتداول بينهم وإن كانا في أصل اللغة بمعنى واحد". تاج العروس ١٣٠/٢.

(٢) قال ابن الأثير: "الجرح: وصفٌ متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله وبطل العمل به". جامع الأصول ١٢٦/١.

(٣) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص ٣٨٥. وانظر: لسان العرب ٤٣٢/١١ مادة (عدل).

والقبول هنا على إطلاقه فيشمل:

١. مَنْ تُقْبَل روايته وتعتبر في مرتبة الصحيح لذاته.
 ٢. مَنْ تُقْبَل روايته وتعتبر في مرتبة الحسن لذاته^(٥).
- وذلك لأن هؤلاء يُحْتَجُّ بمروياتهم وإن تفاوتت مراتبها.

استعمال كلمة (التعديل) في الاصطلاح بمعنى (التوثيق)

أصل كلمة (تعديل) يعني الحكم بعدالة الراوي، لكنها قد اسْتُعْمِلَتْ هنا بمعنى أشمل هو:

(التوثيق) أي: الحكم بعدالة الراوي وضبطه معاً لأنهما أساس قبول خبر الراوي.

والمراد بالعدالة: مَلَكَةٌ تحمل المرء على ملازمة التقوى والمروءة^(٦).

والعدل هو: المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق^(٧) وخوارم المروءة^(٨).

فالإسلام والبلوغ شرطان للأداء وليس بشرطين للتَّحْمَلِ، فقد تَحَمَّلَ بعض الصحابة قبل إسلامهم ثم أدّوا بعده وتحمَّلَ صغار الصحابة حال صباهم وأدّوا بعد بلوغهم^(٩).

والبلوغ والعقل هما مناط التكليف الشرعي^(١٠) لكن قد يضبط الصبي المميّز بعض ما سمعه أو شاهده ولذلك اعتبر أدّؤه بعد البلوغ لما تَحَمَّلَهُ حال الصبا^(١١).

والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة إنما تحقق في ظاهر حال الراوي. لكن يَقِلُّ تضعيف الراوي بفعله ما يخرم المروءة^(١٢).

المراد بالضبط:

(٥) المختصر في علم رجال الأثر ص ٤٣.

(٦) انظر: توضيح الأفكار ١٢٠/٢.

(٧) نزهة النظر ص ٢٩.

والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة. نزهة النظر ص ٢٩.

وأما المروءة: فأداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات. ويُرجَّح في معرفتها إلى العُرف وذلك يختلف باختلاف

الأشخاص والبلدان. انظر: المصباح المنير ٢٣٤/٢ مادة (مرأ)، وفتح المغيـث ٢٨٨/١.

(٨) سبب الفسق ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة. انظر: فتح المغيـث ٢٨٧/١.

(٩) انظر: علوم الحديث ص ٢١٨.

(١٠) انظر: المصدر السابق ص ٢٤١.

(١١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام ١٥٠/١. ١٥١، وروضة الناظر ١٣٧/١، وفتح المغيـث ٢٨٧/١.

(١٢) انظر: علوم الحديث ص ٢٤٣. ٢٤٤.

(١٣) من ذلك (ما ورد عن شعبة أنه ترك حديث رجل لأنه رآه يركض على يَدُون). محاسن الاصطلاح ص ٢١٨.

الضبط نوعان هما: ضبط الصدر وضبط الكتاب.

فضبط الصدر: أن يكون الراوي يقطاً غير مُعَقَّل بل يحفظ ما سمعه ويُثَبِّتُه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، مع علمه بما يحيل المعاني إن روى بالمعنى.

وضبط الكتاب: صيانتُه لديه منذ سمع فيه وصحَّحه إلى أن يُؤدِّي منه^(١٣).

ما يخرج بتعريف العدل واشتراط الضبط: (للفائدة)

أولاً: ما يتعلق بجهالة الراوي:

١. المبهم: من لم يُسمَّ اسمه.
 ٢. مجهول العين: من لم يَرَوْ عنه غير واحد ولم يُوثَّق.
 ٣. مجهول الحال: من روى عنه راويان فأكثر ولم يُوثَّق.
- وذلك لعدم معرفة أحوالهم في العدالة والضبط.

ثانياً: ما يخرج بتعريف العدل:

١. الكافر.
٢. الصبي.
٣. المجنون.
٤. المبتدع: من اعتقد ما لم يكن معروفاً على عهد النبي ﷺ مما لم يكن عليه أمره ولا أصحابه.
٥. الفاسق: من عُرفَ بارتكاب كبيرة أو بإصرار على صغيرة.
٦. المتهم بالكذب: من يتعامل بالكذب ولم يُعرف أنه كذب على النبي ﷺ.
٧. الكذاب: من كذب على النبي ﷺ متعمداً ولو مرة.
٨. مخروم المروءة.

وقد خرج الأول لكفره، والثاني لصباه، والثالث لجنونه إذا كان مُطْبِقاً أو مُتَقَطِعاً مؤثراً في الإفاقة^(١٤)، والرابع لبدعته^(١٥)، والخامس والسادس والسابع لظهور فسقهم، والثامن لنقصان مروءته.

ثالثاً: ما يخرج باشتراط الضبط:

(١٣) انظر: علوم الحديث ص ٢١٨، وفتح المغيث ٢٨٦/١.

وقال ابن الأثير: "الضبط نوعان: ظاهر وباطن، فالظاهر: ضبط معنى الحديث من حيث اللغة، والباطن: ضبط معناه من حيث تعلق الحكم الشرعي به، وهو الفقه. ومطلق الضبط الذي هو شرط في الراوي هو الضبط ظاهراً عند الأكثر لأنه يجوز نقل الخبر بالمعنى فتلحقه قسمة تبديل المعنى بروايته قبل الحفظ أو قبل العلم حين سماع". جامع الأصول ١/ ٧٢-٧٣.

(١٤) انظر: فتح المغيث ٢٨٧/١، وتدريب الراوي ٣٠٠/١.

(١٥) أخرج أئمة من المحدثين مرويات بعض المبتدعة دون بعض لاعتبارات معينة تنبئ عن دقة مسلك أولئك الأئمة في تقصي أحوال الرواة والحكم عليهم

بمقتضاها. انظر: ص ١٣٩.

١ . كثرة التَّوَهُّم: أن تكثر من الراوي الرواية على سبيل التَّوَهُّم فَيَصِلُ الإسناد المرسل، ويرفع الأثر الموقوف ونحو ذلك^(١٦).

٢ . كثرة مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه أو لجمع من الثقات^(١٧).

٣ . سوء الحفظ: أن لا يترجح جانب إصابة الراوي على جانب خطئه^(١٨) بل يتساوى الاحتمالان.

٤ . شدة الغفلة: أن لا يكون لدى الراوي من اليقظة والإتقان ما يميّز به الصواب من الخطأ في مرويّاته^(١٩).

٥ . فحش الغلط: أن يزيد خطأ الراوي على صوابه زيادة فاحشة^(٢٠).

٦ . جهل الراوي بمدلولات الألفاظ ومقاصدها وما يُحِيلُ معانيها . عند الرواية بالمعنى . حيث يتعيّن عند ذلك الأداء باللفظ الذي سمعه اتفاقاً لئلا يقع فيما يَصْرِفُ الحديث عن المعنى المراد به^(٢١).

٧ . تساهل الراوي في مقابلة كتابه وتصحيحه وصيانيته^(٢٢).

ما يُنتقد على الرواة في غير العدالة والضبط:

حكى ابن الصلاح إجماع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على ^(٢٣) «فكلُّ أمر يُثابى أحد هذين الشرطين فهو جرح في الراوي سواء ورد مطلقاً أو مقيداً. وثمة أمورٌ أخرى منتقدة على الرواة في غير عدالتهم وضبطهم كالتدليس، وكثرة الإرسال^(٢٤)، وعدم انتقاء الشيوخ.

مشروعيتهما:

^(١٦) انظر: نزهة النظر ص ٤٤ . ٤٥ .

^(١٧) انظر: المصدر السابق ص ٣٥ . ٣٦ .

^(١٨) انظر: نزهة النظر ص ٥١ .

^(١٩) انظر: شرح نخبة الفكر ص ١٢١ .

^(٢٠) انظر: نزهة النظر ص ٤٤ . ٤٥ ، وشرح نخبة الفكر ص ١٢١ .

^(٢١) انظر: علوم الحديث ص ٣٣١ .

^(٢٢) انظر: المصدر السابق ص ٣١٠ . ٣١٢ .

^(٢٣) علوم الحديث ص ٢١٨ .

^(٢٤) يقدح هذان في عدالة الراوي إذا تعمّد إسقاط من يَعتَقِدُ ضعفه من رجال الإسناد.

الأصل الشرعي لاعتبار العدالة والضبط في الرواية:

الأصل في اعتبار عدالة الراوي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا...﴾ (٢٥) الآية. ووجه الدلالة:

أ. أن الآية نص في وجوب التَّبَيُّن والتَّحَقُّق (٢٦) من حقيقة خبر الفاسق (٢٧).

والأصل في اعتبار الضبط الحديث المتواتر (٢٨): «نَضَرَ اللهُ امرءًا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها، فَرُبَّ حاملٍ فقه غير فقيه وَرُبَّ حاملٍ فقه إلى من هو أفقه منه...» الحديث (٢٩). وفي بعض رواياته «... سمع منا شيئاً فبلغه كما سمع» (٣٠).

وجه الدلالة:

أ. أن قوله ﷺ: «فحفظها» نصّ على الحفظ وهو يشمل الحفظ في الصدر وفي الكتاب (٣١).

ب. وقوله: «فبلغه كما سمع» نص على اعتبار الضبط عند الأداء.

ج. أن هذا الحديث قد ورد بألفاظ متنوّعة تدلّ على أنه قد رُوِيَ بالمعنى (٣٢). وذلك أحد وجهي الأداء.

وجرح الرواة بقدر الحاجة لا يُعَدُّ من الغيبة المحرّمة فقد ذكر النووي . رحمه الله تعالى . أن الغيبة تباح لغرض صحيح شرعاً لا يمكن الوصول إليه إلّا بها (٣٣)، وأنّ من تلك الأغراض تحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم لتوقّيهِ. وذلك من وجوه منها:

جرح المجروحين من الرواة والشهود فإنه جائز بإجماع المسلمين، بل واجب للحاجة (٣٤) إذ يترتب عليه في شأن الرواة

(٢٥) سورة الحجرات آية (٦).

(٢٦) في قراءة حمزة والكسائي "فتتبنا". انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣١٢/١٦.

(٢٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣١٢/١٦، وتفسير القرآن العظيم ٢٠٨/٤.

ويُحْتَجُّ بهذه الآية أيضاً من يقبل خبر مجهول الحال؛ لأن الله تعالى إنما أمرنا بالتَّبَيُّن عند خبر الفاسق وليس مجهول الحال بمحقق الفسق. انظر: تفسير القرآن العظيم ٢٠٨/٤.

(٢٨) انظر: طرق الحديث في: (دراسة حديث: «نضر الله امرءاً سمع مقالتي...» رواية ودراية).

وتلك الطرق تنتهي إلى أربعة وعشرين صحابياً.

(٢٩) انظر: المصدر السابق ص ٤٨.

(٣٠) دراسة حديث «نضر الله امرءاً سمع مقالتي...» ص ٣٣.

(٣١) انظر: المصدر السابق ص ٢٢٤.

(٣٢) انظر: دراسة حديث «نضر الله امرءاً سمع مقالتي...» ص ٢١٢.

(٣٣) انظر: رياض الصالحين ص ٥٧٥، وشرح صحيح مسلم ١٤٢/١٦، وفتح الباري ٤٧٢/١٠.

(٣٤) انظر: المصدرين الأولين السابقين في المواضع المذكورة.

تمييز الأحاديث الثابتة عن الروايات الضعيفة والواهية والموضوعة^(٣٥) التي لا تثبت صحتها لما في أحوال رواتها من الأمور المنافية^(٣٦) للعدالة أو الضبط.

ومن الأدلة على جواز الغيبة لغرض شرعي ما يلي:

١ . ما اتفق عليه الشيخان من حديث عائشة -رضي الله عنها-: «أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ فلما رآه قال: بئس أخو العشيرة وبئس ابن العشيرة، فلما جلس تطلق النبي ﷺ في وجهه وانبسط إليه فلما انطلق الرجل قالت عائشة: يا رسول الله حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا ثم تطلعت في وجهه وانبسطت إليه، فقال رسول الله ﷺ: يا عائشة متى عهدتني فاحشاً؟ إنَّ شرَّ الناس عند الله منزلة من تركه الناس اتقاء شره»^(٣٧). وفي رواية: «اتقاء فُحْشِهِ»^(٣٨).

ووجه دلالة الحديث:

أن النبي ﷺ تكلم في ذلك الرجل على وجه الدَّم لما كان في ذلك مصلحة شرعية، وهي التنبيه إلى سوء خلقه ليحذره السامع كما يفيد قوله:

«إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء فحشه». ولذلك تطلق في وجهه وانبسط إليه مداراة له لا مداينة^(٣٩).

٢ . ما أخرجه الإمام مسلم من حديث فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو ابن حفص طلقها البتة، فقال النبي ﷺ: «... فإذا حَلَلْتِ فأذيني». قالت: فلما حللت ذكرت له أن معاوية ابن أبي سفيان وأبا جَهْم خطباني. فقال رسول الله ﷺ: «أما أبو جَهْم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فضعلوك لا مال له، انكحي أسامة بن زيد...»^(٤٠).

وفي رواية «أما معاوية فرجل تَرَبُّ لا مال له، وأما أبو جَهْم فرجل ضَرَّاب للنساء، ولكن أسامة بن زيد...»^(٤١).

ووجه دلالة الحديث:

^(٣٥) انظر: رفع الريبة عما يجوز وما لا يجوز من الغيبة ص ٢٤.

^(٣٦) من الروايات ما لا تثبت صحتها بسبب الانقطاع أو المخالفة ونحو ذلك مما لا يستلزم ثبوت الطعن في الراوي بل يكون حصول ذلك لاحتمال الضعف.

^(٣٧) الجامع الصحيح للبخاري، كتاب الأدب، باب لم يكن النبي ﷺ فاحشاً ولا متفاحشاً. (مع فتح الباري ٤٥٢/١٠).

^(٣٨) الجامع الصحيح للبخاري، كتاب الأدب، باب ما يجوز من اغتيال أهل الفساد والريب (مع فتح الباري ٤٧١/١٠). وباب المداراة مع الناس (مع فتح

الباري ٥٢٨/١٠)، وصحيح الإمام مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب مداراة من يُتَّقَى فحشه (مع شرح النووي ١٤٤/١٦).

^(٣٩) المداراة: بذل الدنيا لصالح الدنيا أو الدين أو هما معا. والمداينة: ترك الدين لصالح الدنيا.

ووجه المداراة في الحديث: "أن النبي ﷺ إنما بذل (لذلك الرجل) من دنياه حسن عشرته والرفق في مكالمته، ومع ذلك فلم يمدحه بقول، فلم يناقض قوله فيه فعله، فإن قوله فيه قول حق وفعله معه حسن عشرة". فتح الباري ٤٥٤/١٠.

^(٤٠) صحيح الإمام مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة البائن لا نفقة لها ٩٧/١٠.

^(٤١) صحيح الإمام مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة البائن لا نفقة لها ١٠٤/١٠.

أن النبي ﷺ ذكر معاوية وأبا جهم . رضي الله عنهما . بما فيهما لتحقيق المصلحة وهي المشورة على المستشار بالأصلح له ، ولذلك قال لها عليه الصلاة والسلام: «انكحي أسامة بن زيد».

المبحث الثاني : الحاجة إلى علم الجرح والتعديل :

إن الحاجة ماسة جدا إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الإسناد ، وبالتالي لمعرفة مرتبة الحديث لأنه لا يمكن أبدا دراسة الإسناد إلا بعد معرفة قواعد الجرح والتعديل التي اعتمدها أئمة هذا الفن ، ومعرفة شروط الراوي المقبول وكيفية ثبوت عدالته وضبطه وما إلى ذلك من الأمور المتعلقة بهذه المباحث ، لأنه لا يتصور أن يصل الباحث في الإسناد إلى نتيجة ما مهما قرأ في كتب التراجم عن رواية هذا الإسناد ، إذا لم يكن عارفا من قبل قواعد الجرح والتعديل ، ومعنى ألفاظهما في اصطلاح أهل هذا الفن ، ومراتب هذه الألفاظ من أعلى مراتب التعديل إلى أدنى مراتب الجرح.

المبحث الثالث - ما يشترط في الجرح والمعدل:

يجب أن يتوفر في الجرح والمعدل الخصال التي تجعل حكمه منصفاً كاشفاً عن حال الراوي، وهي:

- ١ . أن يتصف بالعلم والتقوى والورع والصدق لأنه إن لم يكن بهذه المثابة فهو محتاج إلى من يعدله فكيف يكون حاكماً على غيره بالجرح والتعديل والحالة كما ذكر.
- ٢ . أن يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل لأنه إن لم يكن بهذه الصفة ربما جرح الراوي بما لا يقتضي جرحه، أو بأمر فيه خلاف قوي، وربما عدل الرجل استدلالاً ببعض مظاهره دون خلطة ومعرفة وسير لأحواله.
- ٣ . أن يكون عالماً بتصاريف كلام العرب لا يضع اللفظ لغير معناه، ولا يجرح بنقله لفظاً هو غير جرح.

المبحث الرابع : شروط قبول الراوي :

شروط قبول الراوي بالإجماع هناك شرطان لقبول رواية الراوي والاحتجاج بها:

١. العدالة: وهي أن يكون الراوي مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سليماً من اسباب الفسق وخوارم المروءة.
ما تثبت به العدالة:

- تَنْصِيصُ الأئمة المُعَدِّلِينَ على عدالة الراوي^(٤٢). أي ينص علماء الجرح والتعديل أو أحدهم عليها في كتب الجرح والتعديل.
- ويكفي تعديل الإمام الواحد على القول الراجح^(٤٣) قياساً على قبول خبر الراوي الثقة عند تفرّده^(٤٤).
- وقيل: لا بد من تعديل اثنين^(٤٥). وذلك لما يلي:
 - أ. لأن التزكية صفة، فحتاج في ثبوتها إلى عدلين كالرُّشد والكفاءة^(٤٦).
 - ب - وقياساً على الشهادة في حقوق الآدميين^(٤٧).
- أو بالاستفاضة والشهرة، أي باستفاضة عدالة الرواة واشتبارهم بالصدق والاستقامة والضبط، كمالك بن أنس.

٢. الضبط، وهي أن يكون الراوي:

- غير سيء الحفظ
- غير فاحش الغلط
- غير مخالف للثقات
- غير كثير الأوهام
- غير مغفل

ويعرف الضبط

: بموافقة الثقات المتقنين في الرواية، فمن كثرت مخالفته لهم، اختل ضبطه ولم يحتج به، ولا تضر

المخالفة النادرة لهم.

(٤٢) انظر: علوم الحديث ص ٢١٨.

(٤٣) إلّا في حالتين:

أ- إذا كان الإمام الموثّق متساهلاً، كابن حبان فلا يُعتمد على قوله بإطلاق. بل على التفصيل الوارد في ص ١١٢.

ب- إذا عارضه قول إمام آخر فعندئذٍ يطلب الترجيح بضوابط التعارض.

انظر: ص ٦٥-٩٧.

(٤٤) انظر: الكفاية في علم الرواية ص ١٦٠ . ١٦١.

(٤٥) انظر: المصدر السابق ص ١٦٠.

(٤٦) انظر: فتح المغيبي ٢٩٠/١.

(٤٧) انظر: الكفاية في علم الرواية ص ١٦٠.

المبحث الخامس - بم يثبت الجرح والتعديل :

يثبت الجرح والتعديل بواحد من طرق ثلاثة:

الأول: الاستفاضة والشهرة، فمن اشتهر بين أهل الحديث بعدالته، وشاع الثناء عليه استغنى عن بينة شاهدة بعدالته، وهؤلاء مثل مالك، وشعبة، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، و عبد الله بن المبارك، ووكيع، وأحمد بن حنبل، فمثل هؤلاء لا يسأل عن عدالتهم، لأن شهرتهم بالعدالة أقوى في النفس من شهادة الواحد والاثنين بعدالتهم.

سئل الإمام أحمد بن حنبل عن إسحاق بن راهويه، فقال: مثل إسحاق يسأل عنه؟! إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين.

وحكم الجرح فيما سبق كالتعديل.

الثاني: أن ينص اثنان من أهل العلم على عدالته أو جرحه، وهذا باتفاق الجماهير من العلماء قياساً على الشهادة حيث يشترط في تركية الشاهد اثنان.

الثالث: أن ينص واحد من علماء الجرح والتعديل على عدالة ذلك الراوي أو جرحه على الصحيح المختار الذي رجحه الخطيب البغدادي وابن الصلاح وغيرهما، واستدلوا على ذلك بأن العدد لم يشترط في قبول الخبر، فقد تقدم أن الحديث الغريب قد يكون صحيحاً، فإذا كان كذلك فلا يشترط في جرح الراوي أو تعديله أكثر من معدل أو جرح واحد.

وخالف بعض العلماء فقالوا: لا يثبت التعديل والجرح إلا باثنين قياساً على الجرح والتعديل في الشهادات.

وقد أثبت بعض أهل العلم الجرح والتعديل بغير ما ذكرناه من الطرق الثلاثة، فمنها:

١ . التعديل على الإبهام: ومثال ذلك أن يقول المحدث: حدثني الثقة، أو من لا أهتم دون أن يذكر اسمه، والصحيح أنه لا يكتفي بهذا التعديل المبهم، لأنه وإن كان ثقة عنده فربما لو سماه لعرفناه بجرح هو يجله.

٢ . إذا روى الراوي العدل عن راو وسماه لم تكن روايته عنه تعديلاً له عند الأكثرين من أهل الحديث، وهو الصحيح، لأن كبار الأئمة كانوا يروون عن الثقة وغيره، كما جاء ذلك عن سفيان

الثوري، ومعتمر بن سليمان، وغيرهما، وإنما يروون عن الضعفاء لأن أحاديثهم ترتقي إلى درجة الاحتجاج إذا كثرت طرقها.

قال سفيان الثوري: إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه، أسمع الحديث من الرجل أتخذه ديناً، وأسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه، وأسمع الحديث من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته.

٣ . إذا عمل العالم وأفتى على وفق حديث يرويه فلا يعتبر ذلك تصحيحاً منه لذلك الحديث، ولا توثيقاً لرجاله، لأنه ربما عمل بذلك الحديث على سبيل الاحتياط، أو لدليل آخر وافق هذا الخبر، أو نحو ذلك، إلا إذا نص العالم على أن عمله وفتياه كان لأجل ذلك الخبر فإنه يعتبر تصحيحاً منه لذلك الخبر، وتوثيقاً لرجاله.

وكذا إذا عمل العالم وأفتى بخلاف حديث لم يعتبر ذلك منه تضعيفاً لذلك الحديث ولا قدحاً في رجاله، لأنه ربما كان ذلك لمعارض قوي أو تأويل، وقد روى مالك عن نافع حديث ابن عمر: (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا)، ولم يعمل بظاهره، ولم يكن ذلك قدحاً منه في شيخه نافع.

٤ . ذهب ابن حبان إلى أن الراوي العدل هو من لم يعرف منه الجرح، وهذا مذهب مردود لأن شرط الرواية ثبوت العدالة للراوي لا انتفاء الفسق فحسب، وقد قال الله تعالى في شأن الشهادة: (وأشهدوا ذوي عدل منكم) فاشتراط أن تثبت عدالتهم، ولم يكتف بأَن يكونوا منا، أي مسلمين فقط، وقد جر هذا المذهب ابن حبان إلى توثيق جماعات من المجهولين وإيداعهم في كتابه (الثقات).

المبحث السادس - شروط قبول الجرح والتعديل:

يشترط لقبول الجرح والتعديل شرطان:

الأول: أن يصدر ممن استوفى شروط الجراح والمعدل ، فإن اختلف بعض شروط الجراح والمعدل لم يقبل جرحه ولا تعديله، ولذلك صور منها:

أ . أن يكون الجراح نفسه مجروحاً: ومثال ذلك ما قاله الحافظ ابن حجر في التهذيب في أحمد بن شبيب الحبطي البصري . بعد أن نقل توثيقه عن أبي حاتم، وأهل العراق، وابن حبان: وقال أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث غير مرضي، قلت . القائل ابن حجر . : لم يلتفت أحد إلى هذا القول، بل الأزدي غير مرضي.

ب . أن يكون الجرح من المتشددین الذين يجرحون الراوي بأدنى جرح: ومثال ذلك قول الإمام الذهبي في الميزان في محمد بن الفضل السدوسي شيخ الإمام البخاري، الملقب بعارم بعد أن ذكر توثيق الدارقطني له: قلت . أي الذهبي . : فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان... في عازم: ((اختلط في آخر عمره، وتغير حديثه حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكيب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعرف هذا من هذا ترك الكل ولا يحتج بشيء منها)) قلت: (القائل الذهبي) ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً، فأين ما زعم؟.

ج . أن يكون غير عارف بما يستدل به على العدالة، فيعدل الرجل بما لا يقتضي تعديله.

الثاني: أن يكون الجرح مفسراً، وأما التعديل فلا يشترط تفسيره، وسبب التفريق بينهما أن أسباب التعديل كثيرة يصعب حصرها، فإن ذلك يحوج المعدل إلى أن يقول: فعل كذا وكذا، فيذكر كل ما يجب عليه أن يفعله، ويقول: لم يكن يفعل كذا وكذا، فيعد كل ما يجب عليه أن يجتنبه وهذا أمر شاق جداً، وأما الجرح فإنه ثبت في الراوي ولو بخصلة واحدة مما يقتضي الجرح.

وهناك سبب آخر للتفريق بينهما، وهو أن الناس اختلفوا في أسباب الجرح، فربما جرح بعضهم الراوي بما ليس بجرح عند التحقيق، فكان لا بد من الاستفسار عن سبب الجرح لينظر، هل هو جرح أم لا، وليس الأمر كذلك في التعديل.

هذا هو مذهب الجمهور، واختار الخطيب البغدادي قبول الجرح المحمل . أي: الذي لم يفسر . إذا صدر من العالم بما يصير به الراوي مجروحاً، لأننا متى استفسرناه عن سبب الجرح فقد شككنا في علمه، فنقضنا ما بنينا عليه أمره من الرضى به والرجوع إليه.

المبحث السابع : هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان الأسباب ؟

أ – أما التعديل فيقبل من غير بيان سببه على المذهب الصحيح والمشهور ، لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها ، إذ يحتاج المعدل أن يقول مثلاً : " لم يفعل كذا ، لم يرتكب كذا ، أو يقول : هو يفعل كذا ، ويفعل كذا ... " فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه ، وذلك شاق جداً

ب – وأما الجرح فلا يقبل إلا مفسراً مبين السبب ، لأنه لا يصعب ذكر سببه ، ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح . فقد يجرح أحدهم بما ليس بجرح.

قال ابن الصلاح : " وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله " وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده ، مثل البخاري ومسلم وغيرهما ، ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم ، كعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما . وكإسماعيل بن أبي أويس ، وعاصم بن علي ، وعمرو بن مرزوق وغيرهم . واحتج مسلم بسويد بن سعيد ، وجماعة اشتهر الطعن فيهم ، وهكذا فعل أبو داود السجستاني ، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فُسر سببه "

المبحث الثامن: هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد؟

الصحيح أنه يثبت الجرح والتعديل بقول واحد من أهل الجرح والتعديل ، ولو كان عبدا أو امرأة ، وقيل لا بد من اثنين كالشهادة ، وهذا القول ضعيف غير معتمد .

معرفة ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها ودرجة حديث كل راو منها:

لقد قسم أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي في مقدمة كتابه "الجرح والتعديل" كلاً من ألفاظ الجرح والتعديل إلى أربع مراتب، وبين حكم كل مرتبة منها، ثم زاد الذهبي وبعده العراقي مرتبة على مراتب التعديل هي أعلى من المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم، ثم زاد الحافظ ابن حجر مرتبة أعلى من المرتبة التي زادها الذهبي والعراقي فصارت مراتب التعديل ستاً، وكذلك زاد العلماء على ابن أبي حاتم في مراتب التجريح مرتبتين أخريتين فصارت مراتب الجرح ستاً أيضاً.

وإليك ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها وحكمهما فيما يلي:

مراتب التعديل الستة:

المرتبة الأولى: ماورد بلفظ يدل على المبالغة كأفعل التفضيل

نحو "أوثق الناس، وأثبت الناس" "إليه المنتهى في الثبت، ومن مثل فلان".

المرتبة الثانية: ماكرر فيه لفظ التوثيق إما بتكرير الصفة

لفظاً: "كثقة ثقة"، أو معنى "كثقة حافظ"، ثقة ثبت".

المرتبة الثالثة: ما دل على التوثيق من غير تأكيد مثل:

"ثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل".

المرتبة الرابعة: ما دل على التعديل دون إشعار بالضبط مثل "صدوق،

أو لا بأس به، أو ليس به بأس، أو مأمون، أو خيار".

المرتبة الخامسة: ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح مثل:

"فلان شيخ، أو صدوق سيء الحفظ، أو صدوق بهم،

أو له أو هام، أو محله الصدق".

المرتبة السادسة: ما أشعر بالقرب من التجريح مثل:

فلان صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو يعتبر به،

أو مقارب الحديث، أو صالح، أو صويلح.

أصحاب المراتب الأربع الأولى كلهم

محتج بهم:

الثلاث الأولى: حديثهم صحيح.

والرابعة: حديثهم حسن لذاته.

المرتبة الخامسة والسادسة فلا يحتج

بهم ولكن يكتب حديثهم ويختبر.

وحديثهم ضعيف . ينجر بالمتابعات

والشواهد.

مراتب التجريح الستة

أهل المرتبتين الأولى والثانية لا يحتج
بحديثهم لكن يكتب للاعتبار فقط،
فحديثهم ضعيف للاعتبار

المرتبة الأولى: مادل على التلحين وهي أسهلها مثل:

" فلان لين الحديث، أوفيه لين، أو فيه مقال، أو ضعف،
أو ليس بذاك، أو ليس بحجة، أو طعنوا فيه، ونحو ذلك".

المرتبة الثانية: ما صرح بعدم الاحتجاج وشبهه مثل:

" فلان لا يحتج به، أو فلان ضعيف، أو منكر الحديث،
أو مضطرب الحديث، أو له مناكير، أو واه".

المرتبة الثالثة: ما صرح بعدم كتابة حديثه ونحوه مثل:

" فلان لا يكتب حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، أو ضعيف جداً،
أو واه بمرة، أو طرحوا حديثه، أو ليس بشيء، أو ارم به".

المرتبة الرابعة: ما دل على اتهامه بالكذب ونحوه مثل:

" فلان متهم بالكذب، أو متهم بالوضع، أو يسرق الحديث،
أو ساقط، أو هالك، أو متروك، أو سكتوا عنه".

المرتبة الخامسة: مادل على وصفه بالكذب ونحوه مثل:

" فلان كذاب، أو وضاع، أو دجال، أو يكذب، أو يضع".

المرتبة السادسة: مادل على المبالغة في الكذب ونحوه مثل:

" فلان أكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذب، أو هو ركن الكذب، أو إليه المنتهى في الوضع".

أهل المراتب الأربع الأخيرة (من
الثالثة إلا السادسة) فلا يحتج
بحديثهم ولا يكتب ولا يعتبر به ولا
يصلح لأن يتقوى أو يقوى غيره.
وحديثهم ضعيف جداً

ملاحظه: هناك أقوال عدّة في هذا
التقسيم من حيث الاحتجاج والإعتبار
ولكن هذا الراجح في تقسيم المراتب
والذي عليه العمل...

التعريف بكبار أئمة الجرح والتعديل

علم الجرح والتعديل قائم على أسس ثلاثة: حاكم، وحكمه، ومن حكم عيه: فال(حاكم): يقصد به أئمة الجرح والتعديل ومناهجهم في ذلك. وهو محل الدراسة وال(الحكم): يقصد بذلك ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها. وال(المحكوم عليه): يقصد بهم رواية الحديث وأحوالهم

أئمة الجرح والتعديل، وفيه مباحث:

المبحث الأول: أشهر أئمة الجرح والتعديل:

١. شعبة بن الحجاج، أبو بسطام العتكي (٨٣-١٦٠) وهو أول من تجرد لذلك وشدد فيه.
٢. سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (٩٧-١٦١).
٣. الإمام مالك بن أنس (٩٣-١٧٩)، إمام دار الهجرة، وكان لا يروي إلا عن ثقة = (سنذكر لمن لا يروي إلا عن ثقة مبحثاً خاص فيما يأتي).
٤. عبد الله بن المبارك (١١٨-١٨١).
٥. يحيى بن سعيد القطان (١٢٠-١٩٨)، وهو تلميذ شعبة بن الحجاج، ومن المتشددين جداً في نقد الرجال. (سنذكر فيما يلي مبحثاً خاص لمناهج أئمة الجرح والتعديل)
٦. عبد الرحمن بن المهدي (١٣٣-١٩٨)، وهو من أجل مشايخ الإمام أحمد، ويميل إلى التشدد في نقد الرجال.
٧. يحيى بن معين (١٥٨-٢٣٣)، وهو أكثر الأئمة كلاماً في الجرح والتعديل.
٨. علي بن المديني (١٦١-٢٣٤)، ومن مؤلفاته كتاب الضعفاء، والعلل، والمدلسون.
٩. الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١)، يحكم كثيراً على الرجال، ويروي عنه ابنه عبد الله وغيره من تلاميذه، وله كتاب العلل.
١٠. محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤-٢٥٦)، وله من التصانيف في الرجال: التواريخ الثلاثة، والكنى المجردة.
١١. مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٠٤-٢٦١)، وله من الكتب: المفاريد والوحدان، والطبقات.
١٢. أحمد بن عبد الله العجلي (١٢٨-٢٦١)، وله كتاب: الثقات.
١٣. أبو زرعة الرازي عبيد الله بن عبد الكريم (٢٠٠-٢٦٤) وله كلام كثير غالبه في كتاب (الجرح والتعديل) لابن

أبي حاتم.

١٤. أبو داود سليمان بن الأشعث (صاحب السنن) (٢٠٢-٢٧٥).
١٥. أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس (١٩٥-٢٧٧)، له كلام كثير في كتاب (الجرح والتعديل) لابنه.
١٦. أحمد بن شعيب النسائي (صاحب السنن) (٢١٥-٣٠٣)، له كتاب: الضعفاء.
١٧. أبو جعفر العقيلي (توفي ٣٢٢هـ) له كتاب: الضعفاء.
١٨. ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (٢٤٠-٣٢٧) له كتاب: الجرح والتعديل.
١٩. ابن حبان (٢٧٥-٣٥٤) له كتاب: الثقات، وكتاب: المجروحين.
٢٠. ابن عدي (٢٧٧-٣٦٥) له كتاب: الكامل في الضعفاء.
٢١. الدارقطني (٣٠٦-٣٨٥) له كتاب: العلل.
٢٢. ابن شاهين (٢٩٨-٣٨٥) له كتاب (الثقات).
٢٣. أبو عبد الله الحاكم (٣٢١-٤٠٥)

المبحث الثاني: مناهج الأئمة في الجرح والتعديل:

مناهج الأئمة النقاد في كلامهم على الرواة إجمالاً:

الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام:

١. قسم تكلموا في أكثر الرواة، كابن معين، وأبي حاتم الرازي.

٢. قسم تكلموا في كثير من الرواة: كمالك وشعبة.

٣. قسم تكلموا في الرجل بعد الرجل، كابن عيينة والشافعي.

والكل أيضاً على ثلاثة أقسام:

المتساهلون	المعتدلون	المتشددون	التعريف بهم
وهم من تساهلوا في عدالة الراوي وضبطه.	وهم من اعتدلوا في وصف حال الراوي.	وهو من أفرط في الثبوت في أمر التعديل، فتراه يؤاخذ الراوي على الغلطة والغلطتين والثلاث	
ومن أمثلة هؤلاء: الترمذي، والعجلي، وابن شاهين، والحاكم، وابن حبان وغيرهم.	ومن أمثلة هؤلاء: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زرعة الرازي، والدارقطني، وابن عدي.	ومن أمثلة هؤلاء: شعبة بن حجاج، ويحيى بن سعيد القطان، وابن معين، وأبو حاتم الرازي، والنسائي.	أمثلة كل قسم
	وهم ليسوا على رتبة واحدة في الاعتدال، فمنهم من يميل للتشدد أحياناً كأحمد بن حنبل، ومنهم من يميل للتساهل أحياناً كابن عدي.	وهم متفاوتون في مقدار التشدد، وبعضهم أشد من بعض.	درجاتهم
■ وإذا جاء التوثيق من المتساهلين فإنه ينظر هل وافقهم أحد من الأئمة الآخرين على	فهؤلاء يرجح قولهم في الغالب عند التعارض في الجرح والتعديل على المتشدد والمتساهل	فهؤلاء ومن وثقوه فلا تتوقفي في توثيقه، ومن ضعفوه فتأني في أمر ذلك الراوي، وانظري هل وافقه غيره على ذلك؟ فإن لم يوثق ذلك الراوي أحد	وفائدة هذا التقسيم: النظر في أقوال الأئمة عند إرادة

<p>ذلك فإن وافقهم أحد أخذ بقولهم، وإن انفرد أحدهم بذلك التوثيق فإنه لا يسلم له فإن من عادة ابن حبان توثيق المجاهيل. وأما الجرح فليسوا فيه على منهج واحد بل منهم من يتساهل مع الضعفاء "كالعجلي"، ومنهم من يتعنت أحياناً "كابن حبان".</p>	<p>■ ما لم يعارض توثيقهم بجرح مفسر خال من التعنت والتشدد فإنه يقدم على التوثيق.</p>	<p>من الجهاذة النقاد فهو ضعيف، وإن وثقه أحد منهم كان موضعاً للنظر والبحث.</p> <p>- فإذا وثق ابن مهدي راوياً وضعفه ابن القطان فإن النسائي لا يتركه لما عرف من تشدد القطان ومن نحا نحوه في النقد.</p>	<p>الحكم على الراوي</p>
---	---	---	------------------------------------

والوقوف على هذا الأمر وضبطهم وتحقيقه من أهم ما ينبغي لطالب العلم معرفته، والعناية به.

المبحث الثالث: الأئمة الحفاظ الذين لا يحدثون إلا عن ثقة.

أهمية هذه المسألة في علم دراسة الأسانيد:

تفيد هذه المسألة في كون الراوي قد يكون:

١. خالياً من الجرح والتعديل (أي مجهول) فعندما نجد أحد الأئمة الثقات الحفاظ رويوا عن هذا المجهول فعلى رأي بعض العلماء قد يعتبر هذا توثيقاً له.

٢. -وأيضاً يستفاد منها عند الاختلاف والترجيح في حالة الراوي المختلف في أمره جرحاً وتعديلاً.

هذه المسألة فرع من مسألة هل رواية العدل عن الراوي تعديلاً له؟؟

اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال:

١. أنه يعتبر تعديلاً له (الحنفية)

٢. ليست تعديلاً بمجرد أنها (قول طائفة كبيرة من أهل الحديث)

٣. قالوا رواية الثقة الذي عرف أنه لا يروي إلا عن ثقة يعتبر تعديلاً، ومن لا يعرف عنه ذلك فليست تعديلاً.

مسألة: من عرف عنه أنه لا يروي إلا عن ثقة على نوعين:

١. من عرف من شأنه الثبوت والتحري في انتخاب الرواة عن الثقات عنده خاصة... كمالك وشعبة ويحيى القطان وابن مهدي وأحمد.

٢. من عرف بالتبعية أنه لا يروي إلا عن ثقة، وذلك بتتبع شيوخه الذين روى عنهم فثبت أنهم ثقات، فهم ثقات عند من أطلق العبارة في شيوخ ذلك الراوي من الحفاظ. مثال: كقول أبي داود: " شيوخ حريز كلهم ثقات"؛ فهذا حكم بتعديل جميع شيوخ حريز بن عثمان من قبل أبي داود. وكقول أبي حاتم الرازي: " يحيى بن أبي كثير إمام لا يحدث إلا عن ثقة...".

فماذا لو وجدنا ببعض أولئك الشيوخ جرح؟

نقول : ذلك اختلاف في جرح وتعديل الرواة ويرجع راجحه بحجته، وسيأتينا قرائن ترجيح -التعديل أو التجرح- عند التعديل، والتي هي أصل هذا الباب.

فإذا قيل مثلاً أن مالك بن أنس لا يروي إلا عن ثقة، فالمراد أنه لا يروي إلا عن ثقة عنده على ما انتهى إليه اجتهاده في معرفة حال شيخه وقد يخالفه غيره من الحفاظ في ذلك الشيخ. ومجمل القول أنه من كان لا يروي إلا عن ثقة فإنه إذا روى عن أحد الرواة فيقال: وثقه مالك مثلاً حيث أنه روى عنه. لكن ينبه على أنه حكم أغلبي يستأنس به، فقد روى مالك بن أنس عن عبد الكريم بن أبي مخارق وهو متفق على تضعيفه، وقد يروي الإمام الثقة عن الضعيف والمهتم لغرض معين...

فمن هم الأئمة الذين لا يروون إلا عن ثقة؟

أطلق جماعة من كبار الأئمة الثقات الحكم بثقة شيوخ جماعة من الرواة عرفوا بالثبوت والتحري قال الحافظ السخاوي في فتح المغيث (١/ص ٣١٦): "من كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر: الإمام أحمد، وبقي بن مخلد، وحريز بن عثمان، وسليمان ابن حرب، وشعبة، والشعبي -عامر بن شراحيل-، وعبد الرحمن بن مهدي، ومالك، ويحيى بن سعيد القطان....."

فمن أهم هؤلاء كما ذكر السخاوي وغيره:

١. أحمد بن حنبل.

٢. أيوب السختياني.

٣. أبو داود السختياني.

٤. بقي بن مخلد.
٥. حريز بن عثمان.
٦. شعبة بن الحجاج.
٧. الشعبي.
٨. عبد الرحمن بن المهدي.
٩. أبو زرعة الرازي.
١٠. علي بن المديني.
١١. عبد الله بن المبارك.
١٢. مالك بن أنس.
١٣. محمد بن إسماعيل البخاري.
١٤. محمد بن سيرين.
١٥. يحيى بن سعيد القطان.

تنبيه مهم: قد وجد عن بعض هؤلاء الأئمة روايتهم
عن بعض الضعفاء المعروفين بالضعف، وهذا يحمل على
أمرين:

١. أنه روى عنه الحديث والحديثين قبل تبين حاله ثم
ترك الرواية عنه.
٢. أنه روى عنه من باب الاعتبار والاستشهاد.
٣. ما انتهى إليه آخر اجتهاد ذلك الإمام.

الجرح والتعديل

أقسام الرواة

القسم الأول: رواة متفق على توثيقهم، ليس فيهم أدنى خلاف، فهؤلاء لا إشكال فيهم.

القسم الثاني: عكس هؤلاء تماماً، المتفق على تضعيفهم، وليس فيهم أدنى خلاف ولا إشكال عليهم (ضعاف).

القسم الثالث: رواة مختلف فيهم، هؤلاء المختلف فيهم هم الذين يعين ذكر سبب الجرح فيهم وما لم يذكر سبب الجرح فإن أمرهم يبقى مشككاً.

وأسباب الجرح متعددة فمنها ما يجرح به في العدالة، ومنها ما يجرح في الضبط أسباب الجرح في العدالة مختلفة فمنها أشياء متفق على أنها تقدر في عدالة الراوي كأن يرتكب بعض الأمور المتفق على تحريمها كالسرقة، وشرب الخمر، والزنا.... ونحو ذلك.

ومنها أمور مختلف فيها كشراب بعض الأشربة المختلف فيها من العلماء كالنبيذ؛ فأهل الكوفة لا يرونه محرماً ولذلك هم يشربونه أحياناً تديناً أي لقناعتهم بحل هذا المشروب شرعاً فجددهم يشربونه ديانة أي لإثبات أنه حلال.

بينما الجمهور خالفهم في هذه المسألة ورأوا أن شرب النبيذ محرم ولذلك فإذا وجد راوي من الرواة يشرب النبيذ وهو من أهل الكوفة فلا يجرح.

مثال: هذا عدالته مثل وكيع بن الجراح - رحمه الله - فإنه كان يحب شرب النبيذ ومع ذلك أثبت العلماء إمامته ولم يجرحه هذا الفعل، وأما من عداهم الأمر مختلف فأهل البصرة بينهم وبين الكوفة نزاع بسبب تقارب البلدين فهؤلاء لهم رأي قالوا: إن الكوفي يشربه تديناً، والبصري يتركه تديناً وهذا يجرحه بسبب شربه. الشاهد: بيان الأمور التي يجرح به الراوي.

لا بد من معرفة الأمر المختلف فيه حتى يتوجه الجرح أو يرفع عنه.

مثال: ومن الأمثلة التي تؤكد على ضرورة معرفة الأمور المختلف فيها ما ذكره ابن جرير بن عبد الحميد عن سماك بن حرب حينما جرحه فقيل لأي شيء جرحته؟ قال رأيته يبول قائماً، هذا المثال لمن يجرحهم للناس بما ليس بجرح، فنجد أن جريراً لما جرح ان سماكاً وبين سبب الجرح أمكن أن يرفع هذا الجرح عن سماك لأن هذه المسألة من المسائل المختلف فيها فمن يرى حرمة البول قائماً يستدل بحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهي عن البول قائماً. وهناك طائفة ترى أنه لا بأس بالبول قائماً. وهناك طائفة ترى أنه لا بأس بالبول قائماً ويستدلون بفعل النبي صلى الله عليه وسلم أنه أتى سباطة قوم فبال قائماً.

فقد يكون سماكاً ممن يرى هذا الرأي يلي ذلك لا يجوز الجرح بمثل هذا الفعل أحياناً قد تكون العبارات التي يجرح بها الراوي متجهة للحفظ، فإذا عرف من العبارة أن المقصود بها حفظ الراوي أمكن أن يوجه الطعن إلى الحفظ أو الجرح إلى حفظه ويوجه التعديل والتوثيق إلى عدالته.

وليس هناك تلازم بين العدالة والضبط فقد يكون المرء عدلاً ولكنه غير ضابط وقد يكون ضابطاً ولكنه غير عدل.

والراوي الذي يقبل حديثه هو من تتوفر فيه العدالة، والضبط.

وقد نجد بعض العلماء لا يبين سبب جرحه للراوي ومع ذلك يعتد العلماء بجرحه وهذا إنما يكون بين العلماء الذين تصدوا للكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً وعرفوا بأنهم عارفون بأسباب الجرح وعرفوا أيضاً باعتدالهم في الجرح، وتوسطهم فيه كالإمام أحمد، ويحيى بن معين، والبخاري وغيرهم.

وهذا يدفعنا إلى معرفة صفات أئمة الجرح والتعديل لأنها تعين في رفع الإشكال الوارد في بعض الرواة المختلف فيهم فمثلاً: عرف الإمام أحمد ويحيى بن معين، والبخاري، وابن عدي باعتدالهم في الجرح والتعديل وعرف أبو حاتم الرازي، والنسائي، وابن حبان بتشددهم في الجرح وعرف العجلي، وابن حبان، والحكم بتساهلهم في التوثيق.

فإذا جاء في مثلاً راوٍ من الرواة جرحه أبو حاتم الرازي، ووثقه ابن حبان والحكم ووجدنا الإمام أحمد وابن معين والبخاري وابن عدي أو وجدنا بعضهم يقول عن الراوي لا بأس به فإننا في هذه الحال لا نعتبر هناك إشكالاً في هذا الراوي لأن مجموع الكلام وترتيب هؤلاء الأئمة في سلم الجرح والتعديل يجعلنا نخرج بالنتيجة الآتية:

أن كلام الأئمة المعتدلين الذين قالوا عن هذا الراوي لا بأس به هو الكلام المقبول والذي تطمئن إليه النفس، لأنه توسط بين طرفي نقیض فأبو حاتم نظر إلى أن حفظ هذا الراوي ليس تحفظ وضبط الأئمة المتقين الضابطين بل خف عنهم قليلاً ورأى ابن حبان والحاكم بناء على تساهلهم أن هذا الراوي ثقة وتوسط الأئمة المعتدلين. فرأوا أنه لم يصل إلى درجة الثقة الضابط ولم ينزل إلى درجة الضعيف بل هو راوٍ خف ضبطه فحديثه حديث حسن.

القسم الرابع: فهم الرواة المجهولون أو مجهولو الحال.

والفرق بين المجهول ومجهول الحال أن مجهول الحال عرفت عينه ولكن مهلت حاله هل هو ثقة أو غير ثقة؟ وأما المجهول فلم تعرف عينه.

ويجعل الأئمة ميزاناً للتمييز بين المجهول ومجهول الحال في عدد الرواة عن كل واحد فإذا كان الراوي لم يرو عنه سوى راوٍ واحد فهذا هو المجهول أو إذا روى عنه أكثر من واحد ولكن الإسناد إليه لم يصح من طريقهم فهذا أيضاً مجهول، وأما مجهول الحال فهو الذي روى عنه أكثر من واحد وليس في الطرق إليه ما يدفع هذا العدد.

فهذا القسم الأخير حديثهم متوقف فيه ويحكم عليه بالضعف لعدم معرفتنا بصحته.

في نهاية هذا الكلام قاعدة مشهورة وهي قولهم:

((إن الجرح مقدم على التعديل لأن الجرح معه زيادة علم)).

فهذا الكلام ليس على إطلاقه، بل يوفق بينه وبين الكلام السابق بأن يقال هذا الكلام غير صحيح بشرط أن يكون الجرح مفسراً ومبين السبب فالجرح مقدم على التعديل إذا كان الجرح مفسراً. بل لابد من الشرط المذكور وقال بعضهم ينظر إلى عدد المجرحين، وعدد المعدلين.

فأيهم كان أكثر أخذ بقوله وهو قول مرجوح والصواب ما ذكرنا.

هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد؟

نعم يثبت الجرح والتعديل بقول واحد حتى ولو كان عبداً أو امرأة وهذا النبي صلى الله عليه وسلم كان قد استشار بريرة رضي الله عنها وهي أمة استشارها في عدالة عائشة - رضي الله عنها - في حادثة الافك وقبل قولها في تركيتها. وهناك من قال لا بد من إثبات الجرح والتعديل من قول اثنين كالشهادة وهذا قول مرجوح لأن الرواية وإن كانت تتفق مع الشهادة في بعض الوجوه إلا أنها تخالفها في بعض الوجوه وهذا منها.

تعارض الجرح والتعديل:

إذا تعارضت أقوال أهل العلم في الراوي فوثقه بعضهم وجرحه بعضهم، فلا يخلو الأمر حينئذ من حالين:

أولاً: أن يمكن الجمع بين كلام الموثق وكلام الجرح في ذلك الراوي، وذلك بأن يحمل التوثيق على أمر خاص، والتجريح على أمر خاص آخر، ولذلك صور:

أ . أن يكون التوثيق للراوي في روايته عن أهل بلده، والجرح له في روايته عن غير أهل بلده، وذلك مثل إسماعيل بن عياش الحمصي، فإنه إذا حدث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد، وإذا حدث عن غيرهم فحديث مضطرب.

ب . أن يكون التوثيق للراوي في وقت من عمره، والتجريح في وقت آخر من عمره، وذلك في حق الرواة المختلطين فيؤخذ من حديث هؤلاء ما روي عنهم قبل أن يختلطوا، ويضعف من حديثهم ما روي عنهم بعد الاختلاط، ومن أمثلة هذا النوع عطاء بن السائب، وسعيد بن أبي عروبة، وصالح بن نبهان مولى التوأمة، هذا فيما إذا استمر المختلط في التحديث بعد اختلاطه، فأما إن توقف عن التحديث أو حجب عنه الناس كما في شأن جرير بن حازم، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي فإن حديثه مقبول ولا يضره اختلاطه.

ج . أن يكون التوثيق للراوي في روايته عن بعض شيوخه، والجرح في روايته عن شيوخ معينين.

ومثال ذلك حماد بن سلمة، فإنه ثقة وخاصة في روايته عن ثابت البناني، ولكن روايته عن قيس بن سعد لا يحتج بها، قال الإمام أحمد: ضاع كتابه عنه، فكان يحدث من حفظه فيخطئ، ومثل هشام بن حسان الأزدي، فإنه ثقة مشهور، لكن تكلم في روايته عن بعض شيوخه، قال يحيى بن معين: يتقى من حديث عن عكرمة، وعن عطاء وعن الحسن البصري.

ثانياً: أن يتعذر الجمع بين الجرح والتعديل، وهنا يقدم الجرح على التعديل، لأن المعدل يخبر عما ظهر له من حال ذلك الراوي، والجرح يخبر عن باطن خفي عن المعدل، فمعه زيادة علم، فيقدم قوله، ولكن ذلك بشروط ثلاثة:

١. أن يكون الجرح مفسراً.

٢. أن لا يكون الجرح متعصباً على المجروح أو متعنّياً في جرحه.

٣. أن لا يبين المعدل أن الجرح قد انتفى عن ذلك الراوي بدليل صحيح، وذلك مثل أن يجرحه الجرح بأمر مفسق فيبين المعدل أنه قد تاب من ذلك العمل. فالمعتمد أنه يقدم الجرح على التعديل إذا كان الجرح مفسراً.

الضوابط المستعملة عند تعارض الجرح والتعديل

فأصل عند تعارض الجرح والتعديل تقديم الجرح المفسر إذا صدر من إمام عارف بأسبابه، وإن كان الجرح مبهماً غير مفسر قدم التعديل - كما تقدم -، مع ملاحظة جملة من الضوابط في هذا الباب من أهمها:

أولاً: لا عبرة بالجرح الذي لم يثبت إسناده إلى الإمام المحكي عنه، فلا يكون هناك تعارض أصلاً.

ثانياً: لا يقبل الجرح الصادر من المجروح كالأزدي مثلاً، قال ابن حجر في هدى الساري: ولا عبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف فكيف يعتمد في تضعيف الثقات. وقال: والأزدي لا يعتمد إذا انفرد فكيف إذا خالف، وقال: والأزدي قد قررنا أنه لا يعتد به.

ثالثاً: اعتبار مناهج الأئمة في الجرح والتعديل، فإنهم على ثلاثة أقسام متشدد ومعتدل ومتساهل على ما تقدم ذكره في الأساس الأول.

وفائدة هذا التقسيم: النظر في أقوال الأئمة عند إرادة الحكم على الراوي.

يقول الشوكاني - رحمه الله - (ما اشتهر أن فلاناً من الأئمة مسهل وفلاناً مشدد ليس على إطلاقه فإن منهم من يسهل تارة ويشدد أخرى بحسب أحوال مختلفة ومعرفة هذا وغيرها من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم لا تحصل إلا باستقراء بالغ لأحكامهم مع التدبر التام).

فمثلاً ابن عدي والإمام أحمد وصفاً بالاعتدال والإنصاف مع أن الأول متعنت مع الحنفية والثاني متشدد مع الذين تكلموا باللفظ في القرآن وقد وصفوا الدار قطني بالاعتدال والتساهل، ومع هذا تعنت في جرح بعض الرجال

رابعاً: يتوقف في قبول الجرح إذا كان باعته الاختلاف في الاعتقاد، مثال: الجوزجاني معروف بالتشدد والانحراف على أهل الكوفة، قال ابن حجر: وأما الجوزجاني فقد قلنا غير مرة إن جرحه لا يقبل في أهل الكوفة لشدة انحرافه ونصبه، وقال: وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأي العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع.

خامساً: لا يقبل الجرح في حق من استفاضة عدالته واشتهرت إمامته.

مثاله كلام ابن أبي ذئب في حق الإمام مالك بن أنس، لم يلتفت إليه العلماء ولم يعرجوا عليه، بل عاد على ابن أبي كلب وضره.

سادساً: يتأنى في جرح المتأخر إذا عارض توثيق الأئمة المتقدمين. حتى يتبين وجهه بما يجرح الراوي مطلقاً
مثاله :-

● أبان بن صالح القرشي مولاهم: وثقه ابن معين والعجلي ويعقوب بن شيبه وأبو زرعة وأبو حاتم وقال فيه النسائي: ليس به بأس.

وقال ابن عبد البر: ضعيف، وقال ابن حزم: ليس بالمشهور.

قال الحافظ ابن حجر: وهذه غفلة منهما وخطأ توارداً عليه، فلم يضعف أباناً هذا أحد قبلهما ويكفي فيه قول ابن معين ومن تقدم معه).

سابعاً: ينبغي مراعاة اصطلاحات الأئمة الخاصة بهم. كقول البخاري (فيه نظر) يطلقه على المتهم بالكذب وقول يحيى بن معين: (فلان لا بأس به) يعني ثقة وقوله: (فلان ليس بشيء) يعني أن أحاديثه قليلة جداً. وكذلك مصطلحات الأئمة في كتبهم كاصطلاح الذهبي في كتابه (ميزان الاعتدال) قال: (إذا كتبت (صح) أول الأسهم فهي إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل).

ثامناً: قد يرد التوثيق والتضعيف مقيداً أو نسبياً، ومن صور ذلك:

ومن صور المقيد ما يلي:

١. من وثق أو ضعف في وقت دون وقت كالمختلط.

٢. ومن وثق أو ضعف في بلد دون بلد: كمعمر بن راشد.

٣. ومن وثق أو ضعف إذا حدث عن إقليم دون إقليم : كإسماعيل ابن عياش.
٤. ومن وثق أو ضعف إذا روى عنه أهل إقليم دون إقليم : كزهير بن محمد التميمي.
٥. ومن وثق أو ضعف أو وثق في شيوخ معينين .
٦. ومن وثق أو ضعف إذا حدث من حفظه ، ووثق إذا حدث من كتابه .

وتفصيل ذلك:

١. توثيق حديث الراوي في وقت دون وقت كالمختلط:

لكون الراوي الثقة قد خلط في آخر عمره ، مثاله :

- سعيد بن إياس الجريدي ، ممن سمع منه قبل الاختلاط سفيان الثوري، وابن عليه، وبشر بن المفضل، وممن سمع بعد الاختلاط يزيد بن هارون.

أو لكون الراوي أضر في آخر عمره ، وكان لا يحفظ جيداً فحدث من حفظه ، أو كان يُلقن فيتلحن : مثاله :

- عبد الرازق بن همام الصنعاني : قال الإمام أحمد : (عبد الرازق لا يعبأ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره ، كان يلقن أحاديث باطلة، وقد حدث عن الزهري أحاديث كتبناها من أصل كتابه وهو ينظر جاؤوا بخلافها) .
- محمد بن ميمون السكري: قال النسائي : (لا بأس إلا أنه كان ذهب بصره في آخر عمره ، فمن كتب عنه قبل ذلك حديثه جيد) .

أو لكون الراوي ساء حفظه بعد ذهاب مسموعاته ، مثاله :

- عبد الله بن لهيعة ، عالم مصر وقاضيهها ، وقد تلقى العلم على أيدي اثنين وسبعين تابعياً ، إلا أن كتبه احترقت فمن سمع منه بعد ذهاب كتبه فأحاديثه غير صحيحة ، ومن سمع قبل ذلك فأحاديثه مقبولة .

٢. . توثيق الراوي فيما حدث به في بلد دون آخر :

- وذلك لكون الراوي حدث في مكان لم تكن معه فيه كتبه فأخطأ ، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط أو لكونه سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه ، وسمع منه في موضع آخر فضبط ، مثاله :-
- معمر بن راشد الأزدي : حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير ، لأن كتبه لم تكن معه ، وحديثه باليمن جيد لأنه من كتابه .
 - عبد الرحمن بن أبي الزناد: ضعف حديثه علي بن المديني في العراق ، وصححه بالمدينة .

٣. توثيق الراوي فيما حدث به عن أهل إقليم دون آخر .
وذلك لكون الراوي سمع من أهل مصر أو أهل إقليم فحظ حديثهم وسمع من أهل مصر آخر أو إقليم آخر فلم يحفظ حديثهم ، مثاله :-

- إسماعيل بن عياش الحمصي إذا حدث عن الشاميين فحديثه جيد ، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب .
- فرج بن فضالة الحمصي (ضعيف) قال الإمام أحمد : (ما روى عن الشاميين فصالح وأما ما روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري فمضطرب) .

٤. تضعيف ما حدث به الراوي الثقة عن بعض شيوخه .
وذلك لكون الراوي ثقة في نفسه ، لكن في حديثه عن بعض شيوخه ضعف بخلاف حديثه عن بقية الشيوخ ،
مثاله :

- جرير بن حازم البصري ، يضعف في حديثه عن قتادة .
- جعفر بن برقان الجزري . قال الإمام أحمد : (يؤخذ من حديثه ما كان عن غير الزهري ، فأما عن الزهري فلا) ، وكذلك هشيم بن بشير وسفيان الواسطي .

٥. تضعيف رواية الراوي من حفظة وتوثيق روايته من كتابه ، مثاله :-

- يونس بن يزيد الأيلي: قال أبو زرعة : كان صاحب كتاب ، فإذا حدث من حفظه لم يكن عنده شيء) .
- سويد بن سعيد الحدثاني : قال أبو زرعة : أما كتبه فصحيح ، كنت أتبع أصوله وأكتب منها ، فأما إذا حدث من حفظه فلا .
- أبوب بن عيينة: قال أبو حاتم : إذا حدث من كتابه يصيب وإذا حدث من حفظه يخطئ ، قال عنه أبو داود : كان صحيح الكتاب .

٦. تضعيف رواية الراوي وتوثيقها في أحاديث علم معين .
فقد يتخصص الراوي في فن من فنون الرواية بسبب ما يبذله فيه من جهد في تلقيه وأدائه ، فيكون حجة في ذلك الفن ، وأما ما سواه من فنون الرواية فقد يحتاج به فيه ، وقد تقصر درجته عن الاحتجاج ، وربما قصرت عن درجة الاعتبار ، مثاله :-

- إسماعيل بن مسلم المكي ضعيف الحديث ، واستثنى أحمد من ذلك ما يرويه عن الحسن البصري في القراءات .

- عاصم بن أبي النجود المقرئ المشهور ، قال الذهبي : كان عاصم ثبتاً في القراءة صدوقاً في الحديث وقد وثقه أبو زرعة وجماعة ، وقال أبو حاتم : محله الصدق ، وقال الدار قطني : في حفظه شيء ، يعني : للحديث لا للحروف .

وقال الحافظ ابن حجر : (صدوق له أوهام ، حجة في القراءة ، وحديثه ف الصحيحين مقرون) .

- محمد بن إسحاق بن يسار المطليبي ، قال الحافظ ابن حجر : إمام المغازي صدوق يدلّس ، ورمي بالتشيع والقدر أخرج له البخاري تعليقاً ، ومسلم في المتابعات ، فهو إمام في المغازي ، وأما في أحاديث الأحكام فحديثه حسن متى صرح بالسماع ولم يخالف من هو أوثق منه .

٧. تضعيف الراوي في حفظه وتوثيقه في عدالته والعكس ، مثاله :-

- إبراهيم بن عيينة الهلالي: قال ابن معين : كان مسلماً صدوقاً لم يكن من أصحاب الحديث .
- عبد الله بن عمر العمري : مشهور بالصلاح والفضل والعبادة ، سيء الحفظ .
- جعفر بن عبد الرحمن : وثقة الأئمة وضعفه الثوري من جهة قوله بالقدر .

ومن صور النسبي :

تضعيف الراوي أو توثيقه بالنسبة لمن قرن به، مثاله:-

- سئل ابن معين عن محمد بن إسحاق وموسى بن عبيدة الرزدي أيها أحب إليك ؟ فقال : ابن إسحاق ثقة ، وسئل عن محمد بن إسحاق بمفرده فقال : صدوق وليس بحجة .
- قيل لأبي حاتم : أيها أحب إليك يونس أو عقيل ؟ قال : عقيل لا بأس به ، وهو يريد تفضيل عقيل على يونس ، وسئل وعن عقيل وزمعة بن صالح ، فقال : عقيل ثقة متقن .
- سأل عثمان الدارمي يحيى بن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه ، فقال : ليس به بأس . قال : قلت : هو أحب إليك أو سعيد المقبري ؟ فقال : سعيد أوثق والعلاء ضعيف .

وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف أئمة الجرح والتعديل ممن وثق رجالاً في وقت وجرحه في وقت آخر . أما إذا كان الجرح مجملاً غير مفسر ، فإن الأصل تقديمه على التعديل ، لأنه إذا صدر من عارف بأسباب الجرح والتعديل ، فالغالب والأصل أنه لم يجرح إلا بجرح وما دام أنه كذلك لزم تقديمه على التعديل ، لأن مع الجرح زيادة علم ، (فمن عمل يقول الجرح لم يتهم المزكي ، ولم يخرج به عن كون عدلاً ، ومتى لم تعلم بقول الجرح كان ذلك تكديماً له ونقضاً لعدالته) ولعلمه بأسباب الجرح والتعديل ، وقد علم أن حاله في الأمانة .

مسألة إذا خلا الراوي عن التعديل قبل الجرح مجملاً:

قال ابن حجر في نخبه الفكر: إذا خلا الراوي عن التعديل قبل الجرح مجملاً.

صورته : إذا جرح أحد الأئمة راوياً جرحاً مجماً كأن يقول (فلان ضعيف) ولم يبين سبب الضعف ، ولم يوثقه أحد من الأئمة ، ولم نجد فيه غير هذا الجرح المجل .
فإن الجرح يقبل في هذه الحالة مجماً دون ذكر سببه لأننا ، لو لم تقبله لصار هذا الراوي مجهولاً لم يذكر بجرح أو تعديل .

مسألة : لا يقبل المبهمة ولو أيهم بلفظ التعديل :

قال ابن حجر في نخبه الفكر : لا يقبل المبهمة ولو أيهم بلفظ التعديل .

صورته : أن يقول الراوي : حدثني رجل ، ولا يسميه هذا يسمى مبهمة ، والإيهام مع التعديل أن يقول : حدثني الثقة ، أو حدثني رجل ثقة .

مسألة: الرواة الذين أخرج لهم الشيخان أو أحدهما على قسمين :

أحدهما : من احتجابه في الأصول .

الثاني : من خرج له متابعة واستشهاداً واعتباراً .

فالقسم الأول : الذين أخرج لهم على سبيل الاحتجاج على قسمين :-

١ . من لم يتكلم فيه بجرح فذاك ثقة، حديثه قوي وإن لم ينص أحد توثيقه حيث أكتسب التوثيق الضمني من إخراج الشيخين أو أحدهما له على وجه الاحتجاج ، وهما قد التزما بالصحة وشرط راوي الصحيح العدالة وتمام الضبط .

٢ . من تكلم فيه بالجرح فله حالتان :

أ . تارة يكون الكلام فيه تعنتاً والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي جداً.

ب . وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا لا ينحط حديثه عن مرتبة الحسن لذاته.

القسم الثاني : من خرج له متابعة واستشهاداً واعتباراً .

فهؤلاء متفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط، وغيره مع حصول اسم الصدق لهم.

فإذا وجد فيهم طعن فذلك الطعن مقابل لتعديل هذين الإمامين أو أحدهما، فلا تنزل درجة حديث ذلك الراوي عن القبول .

متى يصلح الحديث للاعتبار

الاختبار و المتابع و الشاهد

١- تعريف كل منها :

أ) الاعتبار:

لغة : مصدر " اعتَبَرَ " بمعنى الاعتبار النظر في الأمور ليعرف بها شيء آخر من جنسها .
اصطلاحاً : هو تتبع طرق حديث انفرد بروايته راو ليعرف هل شاركه في روايته غيره أو لا .

ب) المتابع : و يسمى التابع .

لغة : هو اسم فاعل من " تابع " بمعنى وافق .
اصطلاحاً : هو الحديث الذي يشارك فيه رواؤه رواه الحديث الفرد لفظاً و معنى فقط ، مع الإتحاد في الصحابي .

أنواعها : و المتابعة نوعان

- أ- متابعة تامة : و هي أن تحصل المشاركة للراوي من أول الإسناد .
 - ب- متابعة قاصرة : و هي أن تحصل المشاركة للراوي أثناء الإسناد .
- أمثلة : مثال ذكره الحافظ بن حجر : ما رواه الشافعي في الأمّ عن مالك عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : " الشهر تسع وعشرون ، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ، و لا تفطروا حتى تروه فان غُمّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين "
- فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك ، فعُدوه في غرائبه أن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد ، و بلفظ : " فان غُمّ " عليكم فاقدروا له " لكن بعد الاعتبار وجدنا الشافعي متابعة تامة ، و متابعة قاصرة ، و شاهدا .
- أما المتابعة التامة : فما رواه البخاري عن عبدالله بن مسَلَمَةَ القَعْنِي عن مالك بالإسناد نفسه ، و فيه " فان غُمّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين "
- و أما المتابعة القاصرة : فما رواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبدالله ابن عمر بلفظ " فأكملوا ثلاثين "

ج) الشاهد :

لغة : اسم فاعل من " الشهادة " و سمي بذلك لأنه يشهد أن للحديث الفرد أصلاً ، و يقويه ، كما يقوي الشاهد قول المدعي و يدعمه .

اصطلاحاً : هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً و معنى ، أو معنى فقط ، مع الاختلاف في الصحابي .

مبحث : تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد :

من المقرر لدى أئمة الحديث أن الحديث يتقوى بتعدد طرقه ؛ و لذلك كان الأئمة يكتبون أحاديث الراوي للاعتبار بها .

قال الإمام سفيان الثوري - رحمه الله - : " إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه ؛ فمنه ما أتدين به ، و منه ما أعتبر به ، و منه ما أكتبه لأعرفه " .

و قال الإمام أحمد - رحمه الله - : " ما حديث ابن لهيعة بحجة ، و إني لأكتب كثيراً مما أعتبر به و يقوي بعضه بعضاً " .

و قال الإمام الترمذي - رحمه الله - في تعريفه للحديث الحسن : " كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ، و لا يكون الحديث شاذاً ، و يروى من غير وجه نحو ذلك " .

و قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " فإن تعدد الطرق و كثرتها يقوي بعضها بعضاً ، حتى قد يحصل العلم بها " .

و قال الحافظ ابن حجر : " إن كثرة الطرق إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوة " .

و اعتنى أئمة الحديث بمبحث المتابعات و الشواهد ، و قد عقد له ابن الصلاح باباً سماه : " معرفة الاعتبار و المتابعات و الشواهد " ، و بين الأئمة في هذا الباب ما يصلح للاعتضاد و التقوية ، و ما يصلح و لا يقبل .

قال ابن الصلاح : " ليس كل ضعف في الحديث يزول بمحيته من وجوه ، بل ذلك يتفاوت ، فمنه ضعف يزيله ذلك ، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق و الديانة ، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر ، عرفنا أنه مما قد حفظه و لم يختل فيه ضبطه له . و كذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك ، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر ، و من ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف و تقاعد هذا الجابر عن جبره و مقاومته ، و ذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب ، أو كون الحديث شاذاً .

و قال الحافظ ابن حجر : " و متى توبع السيئ الحفظ بمعتبر ، كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه ، و كذا المختلط الذي لم يتميز ، و المستور و الإسناد المرسل ، و كذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه : صار حديثهم حسناً لا لذاته ، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع و التابع ؛ لأن كل واحدٍ منهم احتمال أن تكون روايته صواباً أو غير صواب على حد سواء ، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم ، رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين ، و دل ذلك على أن الحديث محفوظ ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول " .

و قد بين الحافظ ابن عبد الهادي - رحمه الله - بعبارات موجزة ما يصلح من الطرق للتقوية ، فقال و هو يضعف حديثاً أورد له السبكي طرقاً ضعيفة و واهية لا تصلح لتقويته قال : " و كم من حديث له طرق أضعاف هذه الطرق

التي ذكرها المعترض و هو موضوع عند أهل هذا الباب ، فلا يعتبر بكثرة الطرق و تعددها ، و إنما الاعتماد على ثبوتها و صحتها ، و الحاصل أن ما سلكه المعترض من جميع الطرق في هذا الشأن و تصحيح بعضها و اعتماده عليه ، و جعل بعضها شاهداً لبعض و متابعاً له ، هو مما تبين خطؤه فيه " .

و قال أيضاً : " و كم من حديث كثرت طرقه و هو حديث ضعيف ، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً . . " .

و يستفاد من كلام الحافظ ابن عبد الهادي أن العبرة ليست بكثرة الطرق و تعددها ، و لكن العبرة بكونها محفوظة سالمة من العلل القادحة و الوهم و الخطأ ، و على هذا فيتعين عند النظر في الطرق تمحيصها و التدقيق فيها ، و التأكد من سلامتها من النكارة و العلل القادحة قبل الاعتداد بها و الاستفادة منها في تقوية الأحاديث .

قال الإمام أحمد : " الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت ، و المنكر أبداً منكر " ، و مراد الإمام أحمد - و الله و أعلم - أن المنكر لا يعتبر به ، و لا يحتاج إليه في باب الاعتضاد و شد الطرق ؛ لعدم صلاحيته لذلك ، و لا يستأنس به في مجال الاستدلال ، و قد عرف عن الإمام أحمد الأخذ بالحديث الضعيف إذا لم يوجد في الباب ما يدفعه ، **قال - رحمه الله - :** " طريقي : لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب ما يدفعه " .

و لم يصحح الأئمة حديث : **«الأعمال بالنيات»** . . . " إلا من طريق واحدة ، و حكموا على سائر طرقه بالخطأ و النكارة و لم يقرروا الحديث بها ، مع أن بعض الأسانيد أخطأ فيها من هو صدوق في الحفظ ، و ليس ضعيفاً .

قال البزار : " لا يصح عن رسول الله - صلى الله عليه و سلم - إلا من حديث عمر ، و لا عن عمر إلا من حديث علقمة ، و لا عن علقمة إلا من حديث محمد ، و لا عن محمد إلا من حديث يحيى " .

قال الحافظ ابن حجر - بعد أن ذكر أن هذا الحديث مما تفرد به يحيى بن سعيد و كل من فوقه - قال : " و قد وردت لهم متابعات لا يعتبر بها ؛ لضعفها " .

و الحاصل أن تقوية الحديث بالمتابعات و الشواهد لها ضوابط من أبرزها :

التأكد من كونها محفوظة سالمة من الخطأ و الوهم ؛ إذ إن تعدد الطرق من راو قد يكون بسبب اضطرابه أو اضطراب من يروي عنه ، و قد تكون الطرق الكثيرة ترجع إلى طريق واحد ، و ما يظن أنه شاهد يكون خطأ من بعض الرواة ، و التساهل في هذا أدى إلى ضعف نقد السنة عند بعض العلماء المتأخرين و الباحثين المعاصرين ، و حصل في أحكامهم على الأحاديث مخالفة للأئمة المتقدمين ، و ربما اعترضوا على الأئمة في تضعيفهم لبعض الأحاديث ، و نازعواهم بوجود شواهد و متابعات للحديث ، و كأن الأئمة لم يطلعوا عليها ، و لم تطرق أسماعهم ، و قد ينفي بعض الأئمة في باب من أبواب العلم وجود حديث فيه ، أو يقيد النفي بالصحة ، فتنهال عليهم الإيرادات و الاستدراكات بوجود أحاديث صحيحة لها طرق متعددة أو لها شواهد ، كأن الأئمة لم يطلعوا عليها ، و كان الأجدر قبل الاستدراك

النظر في هذه الطرق و الشواهد ، و هل هي صالحة للاعتبار بها أم لا ، لا سيما و قد يكون الاعتماد في جمع الطرق و الشواهد على كتب و مصنفات هي مجمع الغرائب و المناكير ، مثل : معاجم الطبراني ، ومسند البزار ، و سنن الدارقطني ، و كتب الفوائد و الأفراد و الغرائب ، قال الإمام أحمد : " إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون : هذا الحديث غريب أو فائدة ، فاعلم أنه خطأ ، أو دخل حديث في حديث ، أو خطأ من المحدث ، أو حديث ليس له إسناد ، و إن كان قد روى شعبة و سفيان ، و إذا سمعتهم يقولون : لا شيء ، فاعلم أنه صحيح " .

متى يصلح الحديث للاعتبار .. ؟!

من المعلوم أن المتابعة تقوي الإسناد و المتن و أن الشاهد يقوي المتن وحده ، فلو جاء الحديث من طريق صحابي آخر بلفظه أو بمعناه فإن ذلك يدل على أن هذا الحديث أصلاً وكذلك لو وجد جزء من المتن فإنه يقويه ويبقى الجزء الآخر على ضعفه ، ففي هذه المرحلة تقوى الحديث بالمتابع والشاهد وذلك عن طريق تخريج الحديث وجمع طرقه فأن توبع الحديث الحسن بمثله أو أعلى منه ارتقى الحديث بمجموع طرقه إلى الصحيح لغيره .

فإذا ورد الحديث من وجهتين من هذه الأوجه عضد أحدهما الآخر على منهج المتأخرين وأما المتابعة فلا تنفع في

أسباب الضعف الشديد و هي :

- ١-الاعضال وهو سقوط راويين أو أكثر .
- ٢-التهمة أو الوصف بالكذب .
- ٣-الشذوذ أو النكاره .

أنواع الضعف الصالح للتقوية :

وضح ابن الصلاح والحافظ ابن حجر ذلك في كلام لهما حول الضعف الذي ينجر بالمتابعة أو بوجود شاهد ، والضعف الذي لا ينجر .

يقول ابن الصلاح (ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه ، بل ذلك يتفاوت : فمنه ضعف يزيله ذلك ، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ رواية مع كونه من اهل الصدق والديانة ، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا انه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له ، وكذلك اذا كان ضعفه من حيث الارسال ، زال بنحو ذلك كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ ، اذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر ، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف ، وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته ، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب أو كون الحديث شاذاً ، وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث ، فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيرة) .

و يقول الحافظ ابن حجر : (ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر كأنه يكون فوقه أو مثله لا دونه ، وكذا المختلط الذي لم يتميز ، و المستور الإسناد ، والمرسل وكذا المدلس اذا يعرف المحذوف منه صار حديثهم حسنا لا لذاته بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع)

و يقول ايضا في كلامه على الحسن لغيره عند الترمذي (و ليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصورا على رواية المستور بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ و الوصف بالغلط و الخطأ و حديث المختلط بعد اختلاطه و المدلس اذا عنعن و ما في اسناده انقطاع خفيف .

فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة هي :

- ١- أن لا يكون فيهم من يتهم بالكذب .
- ٢- ولا يكون الإسناد شاذا .
- ٣- و ان يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه اخر فصاعدا و وليس كلها في المرتبة على حد سواء بل بعضها اقوى من بعض .

فحوى كلامهما رحمهما الله أن الحديث الضعيف الصالح للتقوية :

- ١ - مارواه المستور أو مجهول الحال ، ولم يذكر مجهول العين ولا المبهم .
- ٢ - الحديث المرسل ولم يقيداه بمرسل . التابعي الكبير كما فعل الشافعي رحمه الله .
- ٣ - عنعنة المدلس اذا لم يعرف المحذوف .
- ٤ - المنقطع ، ولم يفرقا بين انقطاع يقع من تابعي أو انقطاع يقع في القرن الثالث مثلا .
- ٥ - مارواه سيئ الحفظ ، وقد قيده ابن الصلاح في موضع اخر بأن لا يكون مغفلا كثير الخطأ .
- ٦ - ما رواه المختلط ولم يذكر من عرف بقبول التلقين .

و نلخص مما سبق أن الحديث الذي لا يصلح للتقوية :

- ١ - مارواه المتهم بالكذب .
- ٢ - مارواه من كان متروكا لكثرة المناكير في رواياته أو لكثرة خطئه حتى يغلب صوابه .
- ٣ - الحديث الشاذ المخالف لما رواه الثقات .

و أما الأحاديث المشكوك أو المختلف في صلاحيتها للتقوية فهي :

- ١ - مارواه المبهم وهو من جهل اسمه وعينه وحاله كأن يوصف بأنه (رجل) أو (شيخ) ولا يذكر اسمه ، قد يكون الاستشهاد به محل شك عند بعض المحدثين كما ذهب الى ذلك ابن عبد الهادي .
- أما اذا كان المبهم في السند جمع وكانوا في طبقة التابعين والراوي عنهم ثقة، فمثل هذا مقبول عند بعض الاثمة كالبخاري .

و ينبغي ان لا نغفل عن كيفية اخراج البخاري للحديث فقد روى الحديث من ضمن احاديث استدلل بها على علامات النبوة في كتاب المناقب ، ولم يحتج به مثالا على جواز بيع الفضولي ونحو ذلك من احكام ، بالاضافة لان الحديث روي متصلا عن عروة البارقي رضي الله عنه .

و صلاحية المبهم للاستشهاد تتأثر بأمرين :

- ١ - طبقته ، فلا شك أن التابعي المبهم أحسن حالا ممن بعده .
- ٢ - النظر فيما رواه ، و هل هو في الأحكام أم في الفضائل و الرقائق و المناقب و نحوها من أمور لا يشدد فيها كثير من أهل الحديث .
- و على أية حال فالواجب الإحتياط البالغ فيه أي حديث للمبهم يراد الإستشهاد به لانخطاط منزلته من منزلة مجهول العين فضلا عن مجهول الحال .

و من الأحاديث المشكوك أو المختلف في صلاحيتها ايضا :

- ٢ - مجهول العين و هو الذي ليس له إلا راويا واحدا ولم يوثق توثيقا معتبرا ، يفهم من كلام ابن الصلاح وابن حجر ان الجهالة الصالحة للتقوية هي جهالة الحاله فقط .
- و قد ذكر الشيخ أحمد شاکر أنه لا يستشهد بالمجهول والمستور ، أما المستور فقد خالف فيه من قبله ، وأما مجهول العين وان لم يذكر في كلام ابن الصلاح وابن حجر وغيرهما الا أن مفهوم كلامهما في الضعيف الذي لا يصلح للتقوية يدل على أن مجهول العين صالح للاستشهاد به ، ويجاب عن عدم ذكرهما إلا لمجهول الحال بأن سياق كلامهما كأن يراد به التمثيل لا الحصر .
- و لا شك أن مجهول العين أضعف من مجهول الحال ، فصلاحيته للإنجبار تكون أقل بحسب الجابر ومدى قوته ، والنظر في القرائن الأخرى .
- ٣ - مرسل صغار التابعين ، و قد سبق أن الشافعي لا يراه صالحا للتقوية بعكس ابن الصلاح وابن حجر وغيرهما .
- و ظاهر كلام ابن عبد الهادي أنه يوافق الشافعي في ذلك للأسباب التي ذكرها - رحمه الله - في كتابه " رساله " و قد قال بعد نقل كلامه : " وهذا فصل النزاع في المرسل ، و هو من أحسن ما يقال فيه " .
- و لا ريب في متانة كلام الشافعي ووجهاته و أنه الأحوط للسنة ، و لا بد من التنبيه لما قال الشافعي في اعتضاد المرسل بمرسل آخر أن لا يكون أحدهما أخذ عن مشايخ الآخر كما يجب أن يتنبه للشروط الأخرى التي ذكرها - رحمه الله - ، و يذهب الشيخ الألباني - رحمه الله - إلى أن المرسل لا يتقوى بالمرسل أبدا .
- ٤ - المعضل .
- ٥ - من يقبل التلقين ، و التلقين : هو أن يلقي الراوي الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه أم لا .

و يخشى على المتلقن أن يحدث بما ليس من حديثه ، ولذا لم يقبل المحقق العلامة الشيخ عبد الرحمن المعلمي حديث بعض من يقبل التلقين في الشواهد ، و هذا هو ظاهر كلام ابن حبان فيمن يقبل التلقين .
و اذا عرف أن المحدث يحدث بما ليس في حديثه أما بالتلقين أو بالإدخال عليه في كتابه أو أثناء القراءة عليه ولم يرجع عن ذلك ، فالواجب أن يحتاط في مروياته فلا يقبل منها للإستشهاد إلا ما ثبت أنه من حديثه هو .
و لا شك أن هذه الأنواع من الأحاديث الضعيفة لا ينطبق عليها كلام ابن صلاح في الأحاديث التي لا تصلح للتقوية ، إذ ليس فيها متهم بالكذب و لا يتحقق الشذوذ في كل ما يروى من جهتها .
و لكن أحببت أن أفردا بالحديث ليعلم أن موجبات الإحتياط تملي على من يريد الإستشهاد بما أن يفهم بأنها أضعف من غيرها من حديث صلاحيتها للإستشهاد .
و ينبني على ذلك ان لا تعطى كل الأحاديث الضعيفة حكما واحدا بل يفرق بين ما ضعفه يسير وضعفه أقوى بالنسبة للأول .

و قد مثل ابن الصلاح للحديث الضعيف الذي لا يتقوى مع تعدد طريقه وشواهد به حديث " الإلذان من الرأس " ، و لكن عددا من العلماء اعترضوا عليه في ذلك بدعوى انه يصلح للتقوية بمجموع طرقه لسلامة كثير من طرقه من المتهمين .

و قال بعض العلماء أن الأولى التمثيل بحديث " من حفظ على أمتي أربعين حديثا " لاتفاق الحديث على ضعفه مع كثرة طرقه .
و للوقوف على بعض الأمثلة لتقوية الأحاديث الضعيفة الصالحة للتقوية بمختلف أنواع ضعفها يرجع إلى رسالة الدكتوراه التي كتبها الدكتور المرتضى الزين أحمد بعنوان (مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنه والضعيفه) وهي مخصصة في حقيقة الأمر لبيان أنواع الضعف الصالح للتقوية مع ذكر الأمثلة كما نص المؤلف على ذلك .
و يأخذ عليه أنه في بعض الأمثلة يجيء بحديث من طريق فيه على سبيل المثال رجل يقبل التلقين ، ويكون أصل المتن محفوظا من طرق صحيحة ثابتة ويقوي السند الضعيف بها ، فمتن الحديث ثابت سواء وقفنا على ذلك الطريق الضعيف أم لم نقف عليه !! وكان الأولى به أن يأتي بشاهد ضعيف لمتن ضعيف آخر لم يروه الحفاظ الثقات ، و لعل أثر السلامة عندما فعل ذلك .

مثال على التقوية بمتابعة محل الضعف :

ما أخرجه وكيع في الزهد بسند صحيح عن علي بن الحسين مرفوع : (و إذا أحب أحدكم أخاه فليبين له، فإنه خير في الألفة وأبقى في المودة) التقوية بالمتابعات والشواهد الصحيحة .
تعرفنا فيما سبق على طريقة التقوية بالمتابعات والشواهد محتملة الضعف وبيننا هناك أن هذا النوع من التقوية وإن استقر عليه الاصطلاح عند المتأخرين ألا أن الخلاف فيه قائم بينهم وبين كثير من اهل العلم المتقدمين بل ذهب من المتأخرين إلى عدم التقوية بالطرق الضعيفة جماعة منهم: ابن حزم وابن القطان المالكي .

و أما التقوية بمتابعة الثقة للراوي الضعيف فلا خلاف بين أهل العلم في قبولها والعمل بها و هذا ظاهر من طريقة سيرهم لضبط الراوي فإنما يعتمدون فيها على مقارنة روايته برواية الثقات لا برواية الضعفاء .

و لقائل أن يقول : لماذا خص أهل العلم هذه التقوية بمحتمل الضعف دون الشديد الضعف؟

نقول : إن الضعف المحتمل لا يوهن حال الراوي و لا حال حديثه و إنما يقع الشك فيه هل ضبط روايته هذه أم لا؟ وهذا يوجب التوقف إلا أن يرجح أحد جانبي القبول والرد بخلاف شديد الضعف فإن شدة ضعفه توهن أمره وحديثه لاسيما إن كان ضعفه من قبل عدالته كأن يكون متهما أو موصوفا بالكذب أو بوضع الحديث فمثل هؤلاء لا يستبعد عنهم إنشاء الاسانيد وسرقة الاحاديث ووضع المتون والاسانيد فإذا تأيد ذلك بالتفرد أو بنكارة المتن وسماجة ألفاظه كان هذا دليلا قويا على سقوط الراوي و المروي جميعا .

العناصر المطلوبة في ترجمة الراوي:

- ١/ كتابة رموز من أخرج له من أصحاب الكتب الستة، وذلك بوضعها بين قوسين قبل اسم الراوي مباشرة، ويستعان بذلك بكتاب تهذيب الكمال.
 - ٢/ ذكر اسم الراوي، ونسبه، ونسبته، وكنيته، ولقبه، ويستعان بذلك بكتاب تهذيب الكمال، أو تهذيب التهذيب.
 - ٣/ ذكر شيختين وتلميذين للراوي، بينهما من ذكر في الإسناد المدروس، وذلك لرفع الجهالة عن الراوي، والتأكد من اتصال السند.
 - ٤/ ذكر أبرز ثلاثة أقوال قيلت في الراوي جرحاً أو تعديلاً، وذلك على الترتيب الوارد في الخطوة الثالثة، ويستعان بذلك بكتاب تهذيب الكمال، أو تهذيب التهذيب لأنه أوسع في سياق الأقوال في حال الراوي.
 - ٥/ ذكر الأوصاف التي وصف بها من اختلاط، أو تدليس.
 - ٦/ ذكر خلاصة حال الراوي، وذلك من خلال نقل حكم الذهبي في الكاشف، وابن حجر في التقریب.
 - ٧/ ذكر ولادة الراوي، ووفاته بذكر الأقوال الواردة في ذلك من خلال تهذيب الكمال، وإن لم يوجد شيء من ذلك فتذكر الطبقة التي عده ابن حجر فيها في تقريب التهذيب.
 - ٨/ وضع حاشية يذكر فيها مصادر الترجمة مرتبة على حسب التقدم الزمني.
- ملاحظة: قد لا تجتمع هذه العناصر، أو جميع مشتملات الواحد منها في كل ترجمة، فيكتفي بما يوجد منها، وغالب ذلك في العنصرين الأول، والسابع.

مثال تطبيقي لترجمة الأعمش:

قال أبو داود في سننه: (حدثنا عثمان بن أبي شيبة: ثنا جرير، عن الأعمش، عن مجاهد، عن عبيد بن عمير، عن أبي ذر: قال رسول الله ﷺ: ((جعلت لي الأرض طهوراً، ومسجداً)).

(ع) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي؛ مولاهم، أبو محمد الكوفي، الأعمش.

روى عن: مجاهد بن جبر، وأبي الزبير المكي.

روى عنه: جرير بن عبد الحميد، وحامد بن أسامة.

قال عبدالله بن داود الخري: (سمعت شعبة إذا ذكر الأعمش قال: المصحف المصحف!).

وقال العجلي: (كان ثقة ثبتاً في الحديث).

وقال يحيى بن معين: (ثقة).

موصوف بالتدليس، وذكره ابن حجر في أصحاب المرتبة الثانية من مراتب المدلسين.

وقال الذهبي: (الحافظ... أحد الأعلام).

وقال ابن حجر: (ثقة حافظ - عارف بالقراءة، ورع - لكنه يدلّس).

ولد أول سنه إحدى وستين، ومات سنة سبع، وقيل: ثمان وأربعين ومئة^(٤٨).

نماذج لدراسة الإسناد

نموذج (١)

قال الإمام أحمد / في (٢٠٥٦٧/٥٤/٥) من حديث عبدالله بن المغفل: : حدثنا وكيع عن أبي سفيان بن العلاء قال سمعت الحسن يحدث أن رسول الله ﷺ قال: "لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا، فَاقْتُلُوا مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدَ بَيْهَمٍ" قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا سَعِيدٍ مِمَّنْ سَمِعْتَ هَذَا؟ قَالَ: فَقَالَ حَدَّثَنِي وَحَلَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعْقِلٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُنْذُ كَذَا وَكَذَا وَلَقَدْ حَدَّثَنَا فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ.

- **وكيع:** بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس بن جمجمة بن سفيان الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي.

روى عن سفيان الثوري، والأوزاعي وغيرهما. وروى عنه: الحسين بن علي بن الأسود العجلي، وأحمد وغيرهما.

^(٤٨) ينظر: تهذيب الكمال ٧٦/١٢، الكاشف ٤٦٤/١، تقريب التهذيب ص ٤١٤، تعريف أهل التقديس ص ٦٧.

قال أحمد: (ما رأيت أوعى للعلم من وكيع ولا أحفظ منه)).

وثقه ابن معين، وابن سعد، والعجلي، وابن حبان وغيرهم.

قال ابن حجر: ((ثقة حافظ عابد)). مات سنة سبع وتسعين ومائة هـ، وله سبعون سنة.

انظر: التاريخ الكبير (٢٦١٨/١٧٩/٨)، الجرح والتعديل (١٦٨/٣٧/٩)، تهذيب الكمال (٦٦٩٥/٤٢٦/٣٠)، الكاشف (٦٠٥٦/٣٥٠/٢)، تهذيب التهذيب (٢١١/١٠٩/١١)، تقريب التهذيب (٧٤١٤/٥٨١).

- أبو سفيان بن العلاء: وهو ابن عمار المازني قال ابن حجر في (نزهة الألباب في الألقاب) (١٥٧٤/٣٧٩/١) هو "سنسن".

وهو أخو أبي عمرو، وأبو عمرو هو: بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي المازني البصري المقرئ أحد الأئمة القراء السبعة.

روى عن: الحسن البصري. وروى عنه: وكيع، وشعبة، وابن علي.

قال يحيى بن سعيد القطان: "كنت أشتغي أن اسمع من أبي سفيان حديث الحسن عن عبد الله بن مغفل كان يقول فيه حدثني ابن مغفل سمعت أبي يقول ذلك" وقال أبو زكريا: "ليس بهما بأس بصريون".

قال الزبيدي والقفطي: "كان من النحويين وأصحاب القراءات قائماً بعلم النسب واسمه كنيته روى عنه شعبة ووثقه يحيى".

مات سنة خمس وستين ومائة.

خلاصة حاله: أنه ثقة لتوثيق يحيى له ولرواية شعبة وهو لا يروي إلا عن ثقة.

انظر: الجرح والتعديل (١٧٨٣/٣٨١/٩)، تهذيب التهذيب (٨٤٥/١٩٧/١٢).

- الحسن: بن أبي الحسن، وهو يسار البصري، أبو سعيد الأنصاري، مولاهم.

روى عن الأحنف بن قيس، وعمار بن يسار وغيرهما. وروى عنه: أيوب السخيتاني، وقتادة وغيرهما. اشتهر بعلمه، وفقهه، وفضله.

سيد التابعين في زمانه في البصرة وثقه ابن سعد، والعجلي وغيرهم.

قال عطاء بن أبي رباح: "ذاك إمام ضخم يقتدى به".

قال محمد بن سعد: "كان الحسن جامعاً عالماً رفيعاً فقيهاً ثقةً مأموناً عابداً ناسكاً كثير العلم".

رأى عشرين ومائة من أصحاب النبي ﷺ وما شافه بديراً قط إلا عثمان، وعثمان لم يشهد بديراً. ولقد ذكر عنه أنه كان يرسل كثيراً ويدلس.

وقال ابن المديني: "مرسلات الحسن إذا رواها عنه الثقات صحاح، ما أقل ما يسقط منها".

وقال الدارقطني: "مراسيله فيها ضعف".

وقال الإمام أحمد في مرسلاته هو وعطاء: "ليس هي بذلك، هي أضعف المرسلات لأنهما كانا يأخذان عن كل أحد". وقال يونس بن عبيد: "كان الرجل ليرى الحسن، لا يسمع كلامه ولا يرى عمله، فينتفع به".

ووصفه النسائي وغيره بتدليس الإسناد.

وقال أبو زرعة: "كل شي يقول الحسن قال رسول الله ﷺ وجدت له أصلاً ثابتاً ما خلا أربعة أحاديث".

وقال الذهبي: كان ثقة في نفسه، حجة رأساً في العلم والعمل، عظيم القدر، وقد بدت منه هفوة في القدر لم يقصدها لذاتها، فتكلموا فيه، فما التفت إلى كلامهم، لأنه لما حُوقق عليها تبرأ منها. وكان الحسن كثير التدليس فإذا قال في حديث: عن فلان ضعف احتجاجه، ولا سيما عن قيل إنه لم يسمع منهم، كأبي هريرة ونحوه فعدوا ما كان له عن أبي هريرة في جملة المنقطع.

قال البزار: "كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجاوز ويقول: حدثنا وخطبنا، يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة".

وهو كما قال الحافظ: "ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً، ويدلس"

وقد عدّه من الطبقة الثانية من طبقات المدلسين. أخرج له (الجماعة)، ولد قبل نهاية خلافة عمر بسنتين، مات سنة عشر ومائة هـ.

انظر: التاريخ الكبير (٢/٢٨٩)، الجرح والتعديل (٣/٤٠/١٧٧)، تهذيب الكمال (٦/٩٥)، ميزان الاعتدال (٢/٢٨١)، تهذيب التهذيب (٢/٢٣١)، تقريب التهذيب (١٦٠)، طبقات المدلسين (٢٩).

■ الحكم على الحديث :

الحديث بهذا الإسناد صحيح، وقد صرح الحسن بسماعه من ابن المغفل.

نموذج (٢):

قال عبدالرزاق / من حديث جابر بن عبدالله: عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبدالله... كل مال أدت زكاته فقد ذهبت أبلته. الحديث.

- **ابن جريج:** عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي، مولاهم، أصله رومي. روى عن: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وأبي الزبير محمد بن مسلم المكي وغيرهما. وروى عنه: عبدالرزاق بن همام، وابنه عبدالعزيز بن عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج وغيرهما. وثقه ابن سعد، وابن معين، والعجلي وغيرهم. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ((كان من فقهاء أهل الحجاز، وقرائهم، ومتقنيهم، وكان يدلّس)). قال الدارقطني: ((تجنب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس، لا يدلّس إلا فيما سمعه من مجروح)). قال ابن حجر: ((ثقة فقيه فاضل وكان يدلّس ويرسل)) وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة فلا تقبل روايته إلا بالتصريح. مات سنة خمسين ومائة هـ على خلاف في ذلك.

خلاصة حاله: ثقة فقيه، وأما تدليسه فلا يقبل إلا مصرحاً إلا عن عطاء بن أبي رباح، حيث يقول ابن جريج نفسه ((إذا قلت قال عطاء فأنا سمعته منه وإن لم أقل سمعت))، وهو هنا صرح بالسماع. انظر: الجرح والتعديل (١٦٨٧/٣٥٦/٥)، تهذيب الكمال (٣٥٣٩/٣٣٨/١٨)، الكاشف (٣٤٦١/٦٦٦/١)، تهذيب التهذيب (٧٥٨/٣٥٧/٦)، تقريب التهذيب (٤١٩٣/٣٦٣).

- **أبو الزبير:** هو محمد بن مسلم بن تَدْرُس - بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء - الأسدي، مولاهم أبو الزبير المكي.

روى عن: جابر، وسعيد بن جبير، وغيرهما. روى عنه: ابن جريج، وعطاء ومالك والثوري وغيرهم. وحديثه عند البخاري مقروناً، مات سنة ست وعشرون ومائة هـ. وثقه ابن سعد، وابن معين، وابن المديني، والعجلي، والنسائي، ويعقوب بن شيبه، وابن حبان، وابن عدي، والذهبي. وقال أحمد: "ليس به بأس". قال ابن حجر: "صدوق".

وضعفه أيوب السخيتاني، وابن عيينة، وشعبة، وأبو زرعة، وأبو حاتم. ولما سأل شعبة لما ترك حديثه قال: "رأيت يزن ويسترجع في الميزان"، وقال مرة أخرى لسويد بن عبدالعزيز: "تأخذ عن أبي

الزبير وهو لا يحسن أن يصلي".

لكن شعبة نفسه روى عنه، قال سويد بن عبدالعزيز كما في الكامل (١٢٢/٦): "قال لي شعبة لا تأخذ عن أبي الزبير فإنه لا يحسن يصلي، قال ثم ذهب . يعني شعبة . فكتب عنه"، وهذا بدوره يؤكد أن انتقاده له لا علاقة له بالحفظ، ولذلك فإن ابن سعد يقول: "كان ثقة كثير الحديث، إلا أن شعبة تركه لشيء زعم أنه رآه فعله في المعاملة".

وقال ابن حبان: "لم ينصف من قدح فيه؛ لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك لأجله".

قال الساجي: "صدوق حجة في الأحكام، قد روى عنه أهل النقل وقبلوه واحتجوا به".

وقال ابن عدي: "روى مالك، عن أبي الزبير أحاديث؛ وكفى بأبي الزبير صدقاً أن يحدث عنه مالك، فإن مالكا لا يروي إلا عن ثقة، وقال لا أعلم أحداً من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا وقد كتب عنه وهو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء فيكون ذلك من جهتهم"، ثم قال: "وهو صدوق وثقة لا بأس به".

كما روى عنه الثوري وهو لا يروي إلا عن ثقة.

وقد وصفه النسائي وغيره بالتدليس، وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة فلا تقبل روايته إلا بالتصريح.

قال ابن معين وأبو حاتم: "لم يسمع من عبدالله بن عمرو بن العاص".

خلاصة حاله: أنه ثقة، مدلس لتوثيق كثير من الأئمة له منهم ابن المديني والنسائي وهما من المتشددين في الجرح والتعديل، وأما جرح من جرحه فلعله متعلق ببعض مروياته التي قد يخطئ فيها، أو لشيء في معاملاته لا تستحق الجرح .

انظر: التاريخ الكبير (١/٢٢١/٦٩٤)، تهذيب الكمال (٢٦/٤٠٢/٥٦٠٢)، الكاشف (٢/٢١٦/٥١٤٩)، تهذيب التهذيب (٩/٣٩٠/٧٢٩)، تقريب التهذيب (٥٠٦/٦٢٩١)، طبقات المدلسين (٤٥/١٠١)، جامع التحصيل (٢٦٩/٧١١).

■ الحكم على الحديث :

الحديث بهذا الإسناد صحيح، أما تدليس ابن جريج وأبي الزبير فقد صرحا بالتحديث في هذا السند.

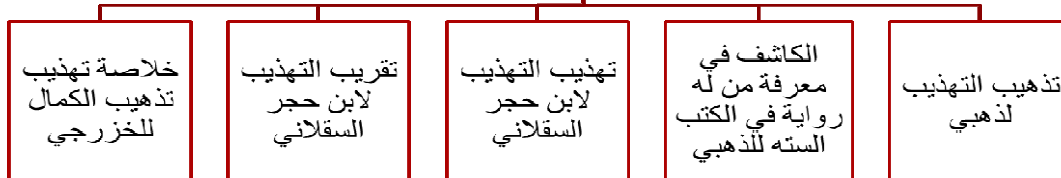
دراسة لبعض كتب الرجال

انواع كتب الرجال :

١. تراجم الصحابة مثل: سيرة أعمال النبلاء للذهبي ، الاصابة في طبقات الصحابة
٢. كتب الطبقات مثل : تذكرة الحافظ لابن عبدالله الذهبي ، الطبقات الكبرى لابن سعد
٣. كتب عامة في الرجال مثل: الجرح والتعديل لابن ابي حاتم ، التاريخ الكبير للإمام البخاري
٤. المصنفات في رجال كتب مخصوصة مثل : تعجيل المنفعة ،الجمع بين رجال الصحيحين لابي الفضل المقدسي ، سلسلة الكتب الستة ومنها تذهيب التهذيب وغيرها.
٥. تراجم الثقات مثل : كتاب الثقات لابي الحسن العجلي ، كتاب الثقات لمحمد بن حبان.
٦. المصنفات في الضعفاء مثل : كتاب الضعفاء للعقيلي ، الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي
٧. كتب التواريخ مثل : تاريخ دمشق لابن عساكر، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي
٨. تراجم الكتب الستة :

الكامل في اسماء الرجال للحافظ عبد الغني المقدسي

تهذيب الكمال للمزي



دراسة لبعض مصنفات الصحابة

الإصابة في تمييز الصحابة

المؤلف: لحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ.

كتابه هذا هو أجمع كتاب في أسماء الصحابة وأشمله وقد اطلع على كتب من تقدمه في هذا النوع من التصنيف واستفاد منها فهذبها ورتبها وتجنب ما فيها من أوهام وزاد عليها زيادات رآها في بعض طرق الحديث أو المصنفات الأخرى.

عدد تراجمه: - مجموع تراجم الكتاب بلغت: ١٢٢٦٧ ترجمة.

ولكن ليس كل من ذكرهم ممن ثبت صحبتهم.

وقد رتبه ترتيباً دقيقاً على حروف المعجم كما فعل ابن الأثير ورتب الاسماء ثم الكنى للرجال ثم أسماء النساء ثم كنانهن إلا أنه أتى بتقسيم جديد لكل حرف في الاسم أو الكنية زيادة على الترتيب على حروف المعجم **فقسم كل حرف إلى أربعة أقسام وهي:-**

القسم الأول: فيمن وردت صحبتة بطريق الرواية عنه، أو عن غيره، سواء كانت الطريق صحيحة، أو حسنة، أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة.

القسم الثاني: فيمن ذكر في الصحابة باعتبار الرؤية، وليس باعتبار الرواية، وروايتهم تعتبر مرسلة؛ إلا أنها من مراسيل الصحابة.

القسم الثالث: من ذكر في كتب الصحابة من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر صحيح، أو ضعيف قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ، ولا رأوه سواء أسلموا في حياته أم لا، وهؤلاء ليسوا صحابة بالاتفاق، وإن كان بعض المؤلفين قد ذكر بعضهم في كتب معرفة الصحابة لقربهم منهم.

القسم الرابع: فيمن ذكر في كتب الصحابة على سبيل الوهم والغلط، وهذا من أفود أقسام الكتاب، ولم يجزم في كله بالوهم، وإنما يقول أحياناً: والله أعلم أي ذلك كان، وهذا يدل على تحريه.

- منهجه في الكتاب:

منهج ابن حجر: نقول أن الحافظ قدم بمقدمة زيادة على بيان منهجه ذكر فيها ثلاثة فصول: أما الفصل الأول ففي تعريف الصحابي وتطرق للخلاف في ذلك ثم رجح أحد الأقوال

* والفصل الثاني: في الطريق إلى معرفة كون أشخاص صحابياً.

* والفصل الثالث في بيان حال الصحابة من العدالة ثم ختمه بذكر أكثر الصحابة فتوى.

ثم شرع في ذكر الصحابة مرتين على الأقسام: السابقة وفي كل قسم يرتب الاسماء على حروف المعجم ترتيباً دقيقاً مراعيّاً فيه الحرف الأول والثاني والثالث إلى آخر اسم الراوي ثم اسم أبيه وجدّه وقبيلته... الخ.
فإن انتهى من القسم الأول في الحرف ابتداءً بالقسم الثاني من نفس الحرف ثم إن انتهى من كل الأقسام الأربعة انتقل إلى الحرف الذي يليه.

دراسة لبعض مصنفات الرجال عامه

كتاب التاريخ الكبير

مؤلفه: هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي .

ولد سنة ١٩٤ هـ . وتوفي سنة ٢٥٦ هـ .

أشهر شيوخه: الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوبة وابن أبي شيبة والقعني والحميدي والفضل بن دكين وابن معين ومحمد بن سلام وغيرهم .

أشهر تلاميذه: الترمذي، ابن خزيمة، وابن أبي الدنيا، وكذا أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان وغيرهم .

التعريف بالكتاب :

أولاً: موضوعه: تراجم رواة الحديث عامة.

ثانياً: عدد تراجم التاريخ الكبير: ٩٨٣، ١٣ كما في طبعة دار الكتب العلمية وتوجد ثمان تراجم للنساء لم ترقم.

ثالثاً: منهج البخاري في ترتيب الكتاب:

- ١ - رتب كتابه على حروف المعجم إلا أنه قدم حرف الواو على حرف الهاء.
 - ٢ - بدأ بمن اسمه محمد لشرف هذا الاسم الكريم .
 - ٣ - لم يراع الترتيب الحرفي بعد الحرف الأول فمثلاً يقدم اسم شهاب على من اسمه شريك.
 - ٤ - يقدم في كل اسم الصحابة وينص على ذلك بقوله (له صحبه) ثم التابعين ثم أتباعهم ثم بقية الأسماء.
 - ٥ - في الأسماء الكثيرة يقدم الصحابة دون ترتيب ثم يبدأ بترتيب من بعدهم على أسماء آبائهم.
- مثلاً: عبد الله بدأ بمن اسمه عبد الله من الصحابة دون ترتيب معين، ثم قال باب الألف من وافق أول أسم أبيه ألفاً من التابعين ومن بعدهم.

٦- يعقد باباً في نهاية كل اسم فيقول (ومن أفناء الناس) يذكر فيه من يسمى بهذا الاسم ولم يعرف بأبيه.

٧- يعقد باباً في نهاية كل حرف (باب الواحد) يذكر فيه كل اسم يبدأ بالحرف ولم يعرف به إلا رجل واحد فقط.

٨- عقد في نهاية الأسماء (باب من لا يعرف له اسم ويعرفون بأبائهم) .

٩- ختم كتابه بباب الكنى من الرجال ثم ذكر (٨) تراجم للكنى من النساء بينما لم يترجم لأسماء النساء، وهذا مما يبعث التساؤل هل كتاب الكنى جزء من التاريخ أم كتاب مستقل .

١١- من أهم ملامح منهج البخاري في كتابه الاختصار ويظهر ذلك جلياً فيما يلي :

١- الإعراض عن الأخبار التي لا تمت إلى موضوع المتن أو الإسناد بصلة، إذ ليس الكتاب كتاب أخبار بقدر ما هو كتاب تاريخ مخصص لرواة الحديث فقط وقد قال البخاري: (قل اسم في التاريخ الأول وله عندي قصة إلا أني كرهت تطويل الكتاب).

٢- التعليق والذي دعاه إلى ذلك هو تخفيف الحمل عن هذا الكتاب.

٣- اختصار المتن أو الاكتفاء بأطرافها أحياناً وأحياناً أخرى بالإشارة إليها أو الاكتفاء بأسانيدها فحسب.

رابعاً : منهج البخاري في التراجم:

١- يذكر في الترجمة الاسم والكنية واللقب والبلد والنسب وقلما يطيل ذكر الأنساب.

٢- يذكر بعض الشيوخ والتلاميذ باقتضاب، بل في الغالب لا يذكر إلى شيخاً وتلميذاً وقصده من ذلك تحديد طبقة الراوي لمزيد التعريف به (انظري ت: ٢١٢١).

٣- يقتصر غالباً على الاسم أو الاسم والوفاة في تراجم المشاهير (ت: ٢٣٨٥).

٤- يذكر أحياناً الصفات الجسمية والخلقية للرواة كما أنه قد يشير إلى عقائدهم وإلى مشاركتهم في الغزوات وموقفهم من أحداث عصرهم مما له دلالة على اتجاه الراوي (ت :

٩٩٤/٢٥٠/٢١٧٨/٣٥١٨) .

٥- قد يذكر الوظائف التي يشغلها بعض المحدثين وخاصة القضاء (ت: ١٠١٣/٨٢).

- ٦- غالباً ما يحدد زمان ومكان الرواية للتحقيق من إمكان اللقاء بين الراوي وبين شيوخه الذين روى عنهم ومن ذلك مثلاً :
- ذكر في تراجمه للصحابة اعتبارهم في الأمصار ومن مكث منهم في المدينة بعد وفاة النبي صلى اله عليه وسلم (ت : ١٠٩/٩/٨) .
- تحديد المكان بقوله: كان ببغداد أو حديثه في الكوفيين أو عداده في البصريين (ت : ٢٣٣٤/٢٠٢/١٤١) .
- أحياناً يذكر رحلات الشيوخ وتنقلهم في البلاد والتقائهم في موسم الحج أو في زيارة بعضهم البعض (ت : ٨٠٧/١٦٦/١٩٠٧/٧٢٥) .
- أحياناً يحدد زمن اللقاء وربما ذكر حادثة تدل على لقاء الشيخين (ت : ١٣٠٨) .
- تنصيصه على سماع الراوي من شيوخه (ت : ٨٠٦/٤٤/٤٠) .
- ٧- في كثير من التراجم يذكر حديث أو أكثر وقد يتوسع في طريقه وعلله تلويحاً وتصريحاً وربما أورد الرواية بإسناد ليس فيه صاحب الترجمة ثم أعقب ذلك بإيرادها بإسناد فيه صاحب الترجمة فتكون روايته من المتابعات والشواهد ، وهذه الروايات تشير إلى مكانة صاحب الترجمة في العلم (ت : ٩٩١) .
- ٨- قد يقتصر في بعض الأحيان على عنوان الرواية فقط وفي أحيان أخرى يذكر عدة روايات فتطول الترجمة، كما في ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك الأسلمي (١٨٢/٥) حيث بلغت الترجمة ٥ صفحات.
- ٩- يحاول تحديد سنة الوفاة وعندما لا يستطيع ذلك فإنه يربط وقت الوفاة بحادث مشهور مما يعين على تصور وقتها (ت : ٢٩٧٩/١٩٠٨) .
- ١٠- يورد في بعض التراجم أحكاماً على الرواة من جرح وتعديل وقد يفسر الجرح.

خامساً : منهج البخاري في الجرح والتعديل :

- من أبرز سمات البخاري في تراجمه السكوت عن حال أصحابها من حيث الجرح والتعديل
- عدا بعض الرواة الذين أورد فيهم جرحاً أو تعديلاً أو نقله عن سبقه، ومن جرحه من الرواة أكثر ممن عدله.

- كان رحمه الله يتورع أشد التورع في ألفاظ الجرح الحادة فيكتفي بمثل قوله :
(سكتوا عنه) و (فيه نظر) و (منكر الحديث) وهي من أشدها .
- كذلك في المقابل فهو لا يبالغ في ألفاظ التوثيق بل يكتفي بقوله ثقة أو حسن الحديث أو يسكت عن الرجل .
- وقد عد البعض سكوته عن الراوي توثيقاً له، ولا يُستلّم له ذلك على الإطلاق بل قد ذهب الحافظ ابن حجر إلى عدم اعتبار سكوته عن الراوي توثيقاً له فقال عند الكلام عن يزيد بن عبد الله بن مفضل وقد ذكره البخاري في تاريخه فسماه يزيد ولم يذكر فيه هو ولا ابن أبي حاتم حرجاً فهو مستور .
- وقد ترد بعض ألفاظ الجرح الشديدة في كتابه ولكن ذلك ليس من قوله وإنما قول من أخذ عنهم، وهو يقدم حكمه على الراوي ثم حكم النقاد وقد يكتفي بأحدهما .

ألفاظ الجرح الخاصة عند البخاري:

- ١ / فيه نظر: وقد اختلف في معناها عند البخاري والمشهور عند أهل أصول الحديث أن البخاري يطلقها فيمن تركوا حديثه .
- قال السخاوي: "وقوله فيه نظر يقتضي الطعن في صدقه، أما إذا قيدها بحديثه أو بحفظه فهو يشعر بأنه صالح في نفسه ولكن حديثه مطرح من أجل الجرح في ضبطه".
- ٢ / سكتوا عنه: وهي بمعنى : تركوا حديثه .
- ٣ / منكر الحديث : ويطلقها البخاري لمن لا تحل الرواية عنه، أما إن كانت نقلاً عن غيره فعلى مراد قائمها فمثلاً أحمد يطلقها على من يغرب على أقرانه بالحديث .

دراسة لبعض مصنفات الضعفاء

كتاب الكامل في ضعف الرجال

اسمه ونسبه: هو الإمام عبد الله بن عدي بن عبد الله أبو أحمد الجرجاني. ولد سنة: ٢٧٧هـ. وتوفي سنة: ٣٦٥هـ.

من أشهر شيوخه: النسائي، وابن خزيمة، وأبو يعلي الموصلي، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، وغيرهم.

التعريف بالكتاب :

-عدد التراجم (٢٢٠٩) ترجمة.

أولاً: موضوع كتابه :

يعتبر كتاب الكامل من أهم الكتب المطولة في الجرح والتعديل، فذكر فيه كل من تُكَلِّم فيه، وإن كان من رجال الصحيحين، وتفرد عن كتب الضعفاء بذكر حديث أو أكثر من الغرائب والمناكير عند ترجمة كل راو مسته يد الجرح، أو أشهر في وجهه سيف الذب عن عرض رسول الله ﷺ بكذب أو افتراء أو وضع أو نسيان من أحد المغفلين أو ممن اختلط بآخره.

ثانياً: قيمة الكتاب :

قال السهمي في تاريخه: "سالت أبا الحسن الدار قطني أن يصنف كتاباً في ضعف المحدثين؟ فقال: أليس عندك كتاب ابن عدي؟ قلت: نعم، قال فيه كفاية لا يزد عليه". وقال الخليلي: "له تصنيف في الضعفاء، ما صنف أحد مثله". وقال الذهبي: "ولأبي أحمد بن عدي كتاب الكامل هو أكمل الكتب وأجلها في ذلك".

وقال السبكي: "وكتاب الكامل طابق اسمه معناه ووافق لفظه فحواه، من عينه انتجع المنتجعون وبشهادته حكم المحكمون، وإلى ما يقول رجح المتقدمون والمتأخرون". وقال حاجي خليفة: "هو أكمل كتب الجرح والتعديل وعليه اعتماد الأئمة".

ثالثاً: بعض مزايا كتاب ابن عدي :

- ١ - من أوسع الكتب المصنفة في الضعفاء ومن أكمل ما ألف ابن عدي في هذا المجال.
- ٢ - ذكره لمناكير الراوي وغرائبه.
- ٣ - موازنة ابن عدي بين أقوال الجرح والتعديل ثم ترجيحه لأحدهما بالأدلة.
- ٤ - كون ابن عدي من المعتدلين ولذلك فإن أحكامه على الرجال في كامله عمدة لأئمة الجرح والتعديل ممن جاء بعده.

رابعاً: منهجه في ترتيب الكتاب:

قسمه إلى ثلاثة أقسام وهي:

القسم الأول: مقدمته: بدأ كتابه بمقدمة نفسية ومفيدة

القسم الثاني: فصل في ذكر من استجاز لنفسه الكلام في الرجال وقبل الناس قولهم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم طبقة طبقة إلى زمانه رحمه الله، وذكر فضائلهم والمعنى الذي به يستحقون الكلام في الرجال وتسليم الأئمة لهم بذلك.

القسم الثالث: سرد تراجم الرواة وكان ترتيبه لهذه التراجم على حروف المعجم ولم يراع في هذا الترتيب إلا الحرف الأول من أسماء الرواة.

منهجه في التراجم :

- ١) يذكر اسم الراوي ونسبه، ولا يطيل في ذكر الأسباب .
- ٢) غالباً ما ينسب الرواة إلى الأمصار أو القبائل أو المهن .
- ٣) يعرف بصفاتهم الخلقية مثل (حميد الأعرج) .
- ٤) يبين أحياناً أحوال الرواة الاجتماعية والعلمية.
- ٥) يذكر القرابة بين الرواة إن وجدت.
- ٦) ينص على بعض شيوخ الرواة وتلاميذهم .
- ٧) قد يورد سنة الوفاة .
- ٨) يذكر نماذج من روايات الراوي الضعيفة وفي الغالب حديث أو حديثين ويذكر ما فيها من علة.
- ٩) يذكر أقوال الأئمة في الجرح والتعديل في الراوي بالأسانيد ويسوق الجرح مفسراً.

١٠) يرجح الجرح أو التعديل بكل دقة، وأمانة لا يحمله على ذلك عصبية ولا هوى بل تمحيصاً للحق وإزهاقاً للباطل.

١١) ليس سائر من أوردتهم في كتابه مقطوع يضعفهم بل منهم ثقات ولكنه أوردتهم لأنه التزم إخراج كل من تكلم فيه بجرح فقد ترجم مثلاً لخليفة بن خياط أحد شيوخ البخاري وذكر ما قيل فيه من الجرح ثم رد الجرح ووثقه .

الْمَأْخُذُ عَلَى الْكِتَابِ :

١- إدخاله بعض صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه الذي خصصه للضعفاء من الرواة، وهم الذين عدلهم الله وعدلهم رسوله صلى الله عليه وسلم. مثل : يسر بن أرتاه، وعامر بن واثله .
وأما عذر ابن عدي في هذا الشأن فهو موافقته للإمام البخاري فيه ، والبخاري إنما ذكرهم لضعف الإسناد إليهم ، ولأن الحديث عنهم لم يصح.

٢- ذكره بعض الثقات من رجال الصحيحين وغيرهم مثال ذلك :
عفان بن مسلم أبو عثمان الصفار، وثابت البناني، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن يوسف، وعبد الله بن ذكوان، أبو الزناد، وأبو القاسم البغوي، وهو شيخه.
وعذره أنه اشترط على نفسه أن يدخل في كتابه كل من تكلم فيه ، كما أن صنيعه هذا نافع في توضيح ما قيل في الراوي الثقة والرد عليه ، ونقد المقول والقائل وإنصاف الثقة.

٣- ذكره أحاديث ضعيفة في تراجم بعض الرواة وطعنه في الرجل بحديث مع أن آفته الراوي عن الرجل دون الرجل نفسه، وكان الأولى أن يجعلها في تراجم من جاء الضعف للحديث من جهتهم.
٤- ذكر عدداً من الرواة في ثنايا تراجمه، طعن فيهم ووصفهم بالضعف، ولم يفرد لهم ترجمة مخالفاً بذلك منهجه في الكتاب.

مثاله: (محمد بن علي هذا عنده من هذا الضرب عجائب وهو منكر الحديث والبلاء عندي من محمد بن علي بن خلف) ثم نرى ابن عدي لم يفرد له ترجمة.

٥- فات ابن عدي ذكر كثير من الضعفاء والمتكلم فيهم مثل، هارون بن زياد القشيري وصفوان بن هبيرة البصري وغيرهما . فقد اشترط في كتابه استيعاب الضعفاء والمتكلم فيهم بحيث أن من لم يذكره في الكتاب فهو إما ثقة أو صدوق، كما جاء في مقدمته، ولكن هذا الكلام ليس على إطلاقه.

وعذره أنه قال ما قال بعد ان أفرغ وسعه وبذل جهده في تتبع الرواة من صدور الرجال، وبطون الكتب ثم رأى أنه استوعب الرواة الضعفاء بحسب مقتضى علمه .

دراسة لبعض مصنفات الرجال في كتب مخصوصة

فائدتها:

١. أنها اشتملت على تراجم جميع الرواة في ذلك الكتاب أو تلك الكتب المعنية، فيستطيع الباحث العثور على ترجمة أي راو يريد من رواة ذلك الكتاب.
٢. حصر التراجم في رواة ذلك الكتاب بعينه.
٣. عدم التطويل بالتعرض لترجمة أي راو من رواة الحديث، وفي هذا تسهيل على الباحث الي يريد رواة في كتب مخصوصة.

الكمال في أسماء الرجال للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٠٠هـ):

- من أقدم وأشهر ما ألف في تراجم رجال الكتب الستة.
- يعتبر أصلاً لمن جاء بعده
- أطال فيه مما جعله بحاجة للاختصار والتهذيب.
- أغفل بعض التراجم والمسائل مما جعله بحاجة للاستدراك.
- لقي من العلماء عناية لم يلقها غيره تهدياً وتعليقاً واختصاراً.
- قال عنه ابن حجر: "من أجل المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعاً، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقعاً"

أشهر العلماء الذين اختصروا هذا الكتاب وهذبوه أو استدركوا عليه:

١. المزني في تهذيب الكمال
٢. الذهبي في تهذيب التهذيب
٣. الذهبي في الكاشف
٤. علاء الدين مغلطي في إكمال تهذيب الكمال
٥. ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب.

٦. ابن حجر العسقلاني في تقريب التهذيب.

٧. الخزرجي في خلاصة تذهيب التهذيب.

تهذيب الكمال: للحجاج بن يوسف بن الزكي المزي (ت٧٤٢هـ)

سار المزي في كتابه على النحو التالي:

١. ترجم لرجال الكتب الستة ولرجال المصنفات التي صنفها أصحاب الكتب الستة إلا أنه ترك مصنفاتهم المتعلقة بالتواريخ لأن الأحاديث التي ترد فيها غير مقصودة بالاحتجاج.
٢. رمز في كل ترجمة رموزاً تدل على المصنفات التي روت أحاديث من طريق صاحب الترجمة.
٣. ذكر في ترجمة كل راو شيوخه وتلاميذه على الاستيعاب قدر ما تيسر له.
٤. رتب كلاً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه على حروف المعجم.
٥. ذكر سنة وفاة الرجل وذكر الخلاف وأقوال العلماء فيها تفصيلاً.
٦. ذكر عدداً من التراجم ولم يعرف بأحوالهم، ولم يزد على قوله: "روى عن فلان" وهو قلة، ويظهر أنه لم يعرف شيئاً من أحوالهم.
٧. أطال الكتاب بإيراده كثيراً من الأحاديث التي يخرجها من مروياته العالية، وتقدر بثلاث الكتاب.
٨. رتب أسماء المتراجم على أحرف المعجم، بما فيها أسماء الصحابة مخلوطة مع أسماء غيرهم.
٩. نسب بعض الأقوال في الجرح والتعديل إلى قائلها من أئمة الجرح والتعديل بالسند، وبعضها بدون.
١٠. نبه على ترتيبات بعض الأسماء المبهمة أو المكنية وما أشبه ذلك، قال - المزي - ((فإن كان في أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير خلاف فيه ذكرناه في الأسماء، ثم نبهنا عليه في الكنى، وإن كان فيهم من لا يعرف اسمه أو اختلف فيه ذكرناه في الكنى ونبهنا على ما في اسمه من الاختلاف، ثم النساء كذلك، وربما كان بعض الأسماء يدخل في ترجمتين فأكثر، فنذكره في أولى التراجم به ثم نبهنا عليه في الترجمة الأخرى، وبعد ذلك فصول فيمن اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جده أو أمه أو عمه أو نحو ذلك، وفيمن اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة، أو صناعة، وفيمن اشتهر بلقب أو نحوه، وفيمن أبهم مثل فلان عن أبيه أو عن جده أو أمه أو عمه أو خاله أو عن رجل أو امرأة ونحو ذلك، مع التنبيه على اسم من عرف اسمه منهم، والنساء كذلك)).

١١. ذكر ثلاثة فصول أحدها في شروط الأئمة الستة، والثاني في الحث على الرواية عن الثقات،
والثالث في الترجمة النبوية.

١٢. حذف عدة تراجم من أصل "الكمال" ممن ترجم لهم الكمال بناء على أن بعض الستة أخرج
لهم.

١٣. رموز الكتاب وعددها (٢٧) رمزاً:

(ع) للسته، (٤) للأربعة أصحاب السنن، (خ) للبخاري، (م) لمسلم، (د) لأبي داود، (ت) للترمذي،
(س) للنسائي، (ق) لابن ماجه، (خت) للبخاري في التعاليق، (بخ) للبخاري في الأدب المفرد، (ي)
في جزء رفع اليدين، (عخ) خلق أفعال العباد، (ز) جزء القراءة خلف الإمام، (مق) لمسلم في مقدمة
صحيحه، (مد) لأبي داود في المراسيل، (قد) في القدر، (خد) في الناسخ والمنسوخ، (ف) في كتاب
التفرد، (صد) في فضائل الأنصار، (ل) في المسائل، (كد) في مسند مالك، (تم) للترمذي في
الشمال، (سي) للنسائي في عمل اليوم والليلة، (كن) في مسند مالك، (ص) في خصائص علي،
(عس) في مسند علي، (فق) لابن ماجه في التفسير.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي (ت٧٤٨هـ) - أبو عبد الله محمد بن أحمد ، كتاب مختصر من كتاب تهذيب الكمال للمزي،

١. اقتصر فيه كل ترجمة على اسم الراوي واسم أبيه وجده أحياناً وكنيته ونسبته أشهر شيوخه، وأشهر
تلاميذه، اثنين أو ثلاثة غالباً في كل من الشيوخ والتلاميذ.
٢. ذكر كلمة أو جملة لخص فيها حال الراوي من حيث التوثيق أو التجريح ثم ذكر سنة وفاته.
٣. ذكر فوق اسم صاحب الترجمة الرموز إشارة إلى من روى له من أصحاب الكتب الستة فقط.
٤. رتب الأسماء على حروف المعجم.
٥. رموزه هي:

(خ) البخاري، (م) مسلم، (د) أبو داود، (ت) الترمذي، (س) النسائي، (ق) ابن ماجه، (ع) الستة، (٤)
أصحاب السنن الأربعة.

نموذج من الكتاب:

د: أحمد بن إبراهيم الموصلي، أبو علي، عن شريك وحماد بن زيد وطبقتهما، وعنه: د، والبعوي، وأبو يعلى،
وخلق، وثق، مات ٢٣٦.

تذهيب التهذيب للذهبي أيضاً:

اتبع في ترتيبه ترتيب المزي، وأضاف إليه أشياء، وعلق على كثير من تراجمه، وضبط الأسماء والوفيات أطال فيه العبارة ولم يُعَد ما في التهذيب غالباً، وقد زاد بعض التراجم التي استدرکها على شيخه المزي.

خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي (ت ٩٢٤هـ) - صفي الدين أحمد بن عبد الله -

١. ترجم للرواة المخرج لهم في الكتب الستة وأشهر مصنفات أصحابها التي ترجم الذهبي في تذهيبه لرجالها، ومجموعها خمسة وعشرون مصنفًا.
٢. ذكر نفس رموز المزي والذهبي للمصنفات في المقدمة وزاد عليها رمزاً وهو كلمة: "تميز"، وتذكر مع الراوي الذي ليس له رواية في المصنفات المترجم لرواتها في هذا الكتاب.
٣. قسم الكتاب إلى قسمين: الأول وخصصه لتراجم الرجال، والثاني خصصه لتراجم النساء، وقسم كتاب الرجال إلى قسمين وخاتمة، فالقسم الأول جعله في ترتيبهم على الأسماء، والثاني في ترتيبهم على الكنى، والخاتمة جعلها ثمانية فصول:

نماذج على الكتاب:

- (خ عم) زيد بن أخزم بمعجمتين الطائي أبو طالب البصري الحافظ، عن يحيى القطان وسلم بن قتيبة ومعاذ بن هشام، وعنه (خ عم) وثقه أبو حاتم، قتله الزنج بالبصرة سنة سبع وخمسين ومائتين.
- (ت س) زيد بن ظبيان الكوفي، عن أبي ذر، وعنه ربعي بن حراش.
- (عم) عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي، عن علي وعنه حبيب بن أبي ثابت والحكم بن عتيبة، وثقه ابن المدني وابن معين، وتكلم فيه غيرهما، قال خليفة: مات سنة أربع وسبعين ومائة.
- (د) عبد الرحمن بن قيس العتكي بمشاة، أبو روح البصري، عن يحيى بن يعمر، وعنه يحيى القطان.

تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ):

١. اختصار لكتاب تهذيب الكمال للمزي، اقتصر على ما يفيد من الجرح والتعديل.

٢. حذف ماأطال الكتاب من الأحاديث التي يخرجها الذهبي من مروياته العاليه، وهو حوالي ثلث الكتاب.

٣. حذف كثيراً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين قصد المزي استيعابهم واقتصر على الأشهر والأحفظ.

٤. لم يحذف شيئاً من التراجم القصيرة غالباً.

٥. رتب شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة على التقدم في السن والحفظ والإسناد والقراءة وليس على حروف المعجم.

٦. حذف كلاماً كثيراً لأنه لا يدل على توثيق ولا تجريح.

٧. زاد في الترجمة ما ظفر به من أقوال الأئمة في التجريح والتوثيق من خارج الكتاب.

٨. حذف كثيراً من الخلاف في وفاة الرجل إلا لمصلحة.

٩. لم يحذف من تراجم رجال تهذيب الكمال أحداً

١٠. زاد بعض التراجم التي على شرطه، وميزها بكتابة اسم صاحب الترجمة واسم أبيه بالأحمر.

١١. زاد أثناء بعض التراجم كلاماً ليس في الأصل صدره بقوله: ((قلت)).

١٢. التزم طريقة المزي في ترتيب التراجم، وفي الرموز، لكنه حذف ثلاثة هي: مق - سي - ص.

تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني:

١. مختصر جداً، ذكر كل تراجم تهذيب التهذيب، بنفس الترتيب، ولم يقتصر على تراجم رواة الكتب الستة كالذهبي في الكاشف.

٢. استخدم رموز تهذيب التهذيب إلا رمز السنن الأربعة إذا اجتمعت، فجعله: عم، بدلاً من ٤، وزاد رمزاً

لم يكن في التهذيب هو كلمة: تميز، لمن ليس له رواية في المصنفات التي هو موضوع الكتاب.

٣. ذكر مراتب الرواة في المقدمة، وجعلهم اثني عشرة مرتبة، وذكر ألفاظ الجرح والتعديل لكل مرتبة.

٤. ذكر في المقدمة طبقات الرواة المترجمين وجعلهم اثني عشرة طبقة.

٥. زاد على التهذيب فصلاً في آخر الكتاب يتعلق بالمبهمات من النسوة على ترتيب من روى عنهن رجالاً ونساءً.

٦. الكتاب يعطي خلاصة الأقوال في موضوع الحكم على الشخص من حيث الجرح والتعديل.

نموذج من التراجع:

- عبد الله بن عاصم الحِمَّاني، بكسر المهملة وتشديد الميم، أبو سعيد البصري، صدوق من التاسعة/ق.

- القاسم بن الليث بن مسرور الرُسْعَني، أبو صالح، نزيل تنيس، ثقة، من الثانية عشرة، مات سنة أربع وثلاثمائة/س.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي.

١. من أجمع وأجود الكتب في تراجم المجروحين وأكثرها فائدة، ومنهجه يشبه منهج ابن عدي.

٢. اشتمل على ١١٠٥٣ ترجمة.

٣. ذكر الذهبي كل من تكلم فيه، وإن كان ثقة، حتى يدافع عنه ويرد الكلام الموجه إليهم.

٤. قدم للكتاب بمقدمة بين فيها منهجه، وأنه صنفه بعد كتابه المغني في الضعفاء، وأنه طول فيه العبارة، وزاد فيه عدة أسماء على المغني.

٥. ذكر أنواع الرجال المتكلم فيهم ممن احتواهم هذا الكتاب.

٦. رتب كتابه على الحروف بالنسبة للاسم واسم الأب.

٧. رمز على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة برموزهم المشهورة، فإن اجتمعوا على

إخراج رجل فالرمز له (ع). وإن اتفق عليه أرباب السنن الأربعة فالرمز (عو).

٨. سرد أسماء الرجال والنساء على حروف العجم، ثم كنى الرجال، ثم من عرف بأبيه ثم من عرف بالنسبة

أو اللقب، ثم مجاهيل الاسم، ثم في النسوة المجهولات، ثم كنى النسوة، ثم فيمن لم تسم.

١. أخذ المصنف من كتاب ميزان الاعتدال التراجم التي ليست في كتاب تهذيب الكمال وزاد عليها جملة كثيرة من التراجم المتكلم فيها.

٢. ما زاده من التراجم رمز له ب(ز) وما زاده من ذيل الحافظ العراقي على الميزان رمز له ب(ذ).

٣. ما زاده من التنبيهات والتحريرات في أثناء بعض التراجم التي أخذها من ميزان الاعتدال للذهبي، ختم كلام الذهبي بقوله (انتهى) وما بعدها فهو كلامه.

٤. جرد الأسماء التي حذفها من الميزان ثم سردها في فصل الحقه في آخر الكتاب.

٥. رتب التراجم على حروف المعجم، وبعد انتهاء الأسماء ذكر والكنى ورتبها على الحروف، ثم المبهمات وقد قسمهم إلى ثلاثة فصول:

أ- المنسوب.

ب- من اشتهر بقبيلة أو صناعة.

ت- من ذكر بالإضافة.

دراسة لبعض مصنفات التواريخ

كتاب تاريخ بغداد

اسمه ونسبه: أبو بكر أحمد علي الخطيب البغدادي.

ولد : ولد سنة ٣٩٢ هـ . توفي : سنة ٤٦٣ هـ .

من شيوخه: أبي بكر أحمد بن محمد البرقاني، أبو القاسم عبد الله الأزهرى.

من تلامذته: عبد العزيز الكناني، علي بن هبة الله بن مأكولا، عبد الله بن أحمد السمرقندي.

أولاً : اسم الكتاب:

تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قضاتها العلماء من غير أهلها وواديها .

ثانياً: موضوعه:

❖ هو أوسع كتاب لتراجم المشهورين ومن خلال كلام الخطيب نفسه في مقدمة كتاب ذكر أنه يترجم

لأهل تلك البلدة وواديها من الخلفاء والأشراف والقضاة والمحدثين والزهاد والشعراء. خلال القرون

الأربعة التي تمتد بين بناء بغداد وفراغ الخطيب من تصنيف كتابه سنة ٤٣٠ هـ.

❖ ويقع الكتاب في ١٢ مجلد مع ذيول عليه زيادات ويضم ٨٧٣١ ترجمة ، منها خمس آلاف ترجمة

للمحدثين وبقيتها للفقهاء والقراء والخلفاء وأرباب الحكم والقضاة والإخباريين مما يدل على أن تاريخ

بغداد هو قبل كل شيء تاريخ محدثيها.

ثالثاً : منهجه في كتابه :

١- بدأ بمقدمة بين فيها ما سيضمنه الكتاب من التراجم وصنوف أصحابها وما بلغه عن كل واحد منهم

من قدح أو مدح أو كنية أو لقب أو نسب ومآثرهم ومحاسن أخيارهم وتواريخ وفاتهم وأنه سترجم

لعلمائها وواديها ومن هم في النواحي القريبة منها واشتملت - المقدمة - أيضاً على وصف بغداد

وتخطيطها وتعداد مساحتها وحماماتها وسككها .

٢- رتب كتابه على حروف المعجم في الاسم الأول فقط .

- ٣- إذا كان في الاسم الواحد أسماء كثيرة رتبهم بحسب أسماء آبائهم على حروف المعجم مثل (ذكر من اسم محمد وابتداء اسم أبيه حرف الألف)
- ٤- فيما عدا ذلك رتب كل باب أو عنوان من هذه الأبواب والعناوين حسب قدم الوفاة بصرف النظر عن منزلته العلمية ومن غير اعتبار لكبر سنه أو علة روايته أما المترجمون الذين لم يقف على تواريخ وفياهم فقد أدرجهم في أثناء أهل طبقتهم ممن عاصروهم .
- ٥- بدأ بتراجم المحمدين إكراماً لهذا الاسم .
- ٦- بعد انتهاء الأسماء أفرد باباً للكنى ورتبهم على الوفيات .
- ٧- ثم أتبع الكنى بمن لم يعرف اسمه ولا كنيته من نحو أخي فلان وعم فلان.
- ٨- ثم ترجم للنساء المذكورات بالفضل والرواية ورتبهم على الوفيات أيضاً.

رابعاً : منهجه في التراجم :

- ١- يذكر الاسم والنسب والكنية وما يعرف به المترجم. ويذكر ولادته ووفاته ومكان دفنه.
- ٢- يذكر شيوخه الذين سمع منهم أو حدث عنهم وكذلك من روى عنه من العلماء.
- ٣- يذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل بالنسبة للمحدثين والفقهاء.
- ٤- كذلك يذكر حديث أو حكاية أو خبر أو شعر نظمه أو رواه صاحب الترجمة.
- ٥- يبين عقائد الرواة كالمعتزلة والأشاعرة والشيعة وغيرهم .
- ٦- يذكر صفات الرواة الجسمية كأن يكون ضريبر أو جميل الشكل أو أعمى، كما يذكر بعض عاداته وأخلاقه.
- ٧- تتفاوت التراجم طولاً وقصراً بحسب ما يذكر فيها من الخصائص السابقة وبحسب ما يقتضي المقام من التطويل والاختصار .
- ٨- يبين روايات في أي المواطن شيوخاً وقد يعلل عدم انتشار روايات بعضهم لموته أو ميل الناس لخصومه أو تجنبهم له لسوء أخلاقه وعاداته وهكذا ..
- ٩- الدقة في النقل الحرفي والمحافظة التامة على السند .

ملاحظة:

الأحاديث التي أوردها الخطيب في تاريخه لا يكمن الإطمئنان إليها جميعاً فمعظمها من: معاجم الشيوخ، ومنتخبات، وأجزاء حديثيه، يختلط فيها الصحيح بالضعيف. وانتقد الخطيب بعضها ولكن لم يفعل ذلك دائماً.

دراسة لبعض مصنفات رجال كتب مخصوصه

تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لرجال كتب مخصوصه

اسمه ونسبه: إمام الحفاظ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني المصري الشافعي المعروف بأبن حجر. ولد سنة : ٧٧٣هـ . توفي سنة : ٨٥٢هـ .

أشهر شيوخه: عمر بن علي بن أحمد بن الملقن، وعمر بن رسلان البلقيني، وعبد الرحمن بن الحسين العراقي .

أشهر تلاميذه : شهاب الدين أحمد البوصيري، وشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي..

التعريف بالكتاب :

أولاً : شرح عنوان الكتاب :

تعجيل المنفعة: أي التعجيل بالقارئ إلى الترجمة التي في هذا الكتاب.

بزوائد رجال الأئمة الأربعة: أي أئمة المذاهب المتبوعة ويخرج أصحاب السنن الأربعة .

وأختار هذا العنوان لأنه ليس كل الأئمة ألفوا كتب.

وقوله رجال: تليياً وإلا فإنه ذكر تراجم للنساء .

وقوله زوائد : أي الرجال أو الرواة الزائدون على رجال الكتب الستة (في تهذيب الكمال).

فإذا ضمنا تعجيل المنفعة مع تهذيب الكمال: يخرج لنا عشرة كتب، وفيها رواة الحديث من بدايته إلى رأس السنة الثلاثمائة.

ثانياً : موضوعه :

زوائد رجال الأئمة الأربعة (أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد) في كتبهم على رجال الكتب الستة .

ثالثاً : أصل الكتاب :

أخذ الحافظ بن حجر تراجم كتابه من كتابي التذكرة في رجال العشرة للحسيني الذي اختصر فيه كتاب تهذيب الكمال لشيخه المري وحذف منه ما ليس في الكتب الستة من رجال مصنفاتهم الأخرى ، وأضاف إليهم رجال أربعة كتب من كتب الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة، وكذلك كتاب الإكمال لمن في مسند أحمد من الرجال أيضاً للحسيني، فجاء بزوائد أحمد على تهذيب الكمال.

ولم يكتف بالرجال الذين في موطأ مالك ومسند الشافعي ومسند أحمد والمسند الذي خرج الحسن بن خسرو من حديث الإمام أبي حنيفة، بل إنه زاد رجالاً يتبع ما في كتاب الغرائب عن مالك الذي جمعه الدارقطني، وفيه أحاديث ليست في الموطأ ، ورواة كذلك ، ثم تتبع معرفة السنن والآثار للبيهقي وقد وقع فيه رجال في روايات الشافعي ليست في المسند ، وكذلك تتبع كتاب الزهد لأحمد فالتقط ما فيه من الرجال مما ليس في المسند وذكر أنهم يقاربون قدر ثلث المسند ، وذكر فيه أحاديث وآثار ليست في المسند ، ثم تتبع كتاب الآثار لمحمد بن الحسن واستوعب الأسماء التي فيه .

يقول الحافظ (و بانضمام هذه المذكورات يصير تعجيل المنفعة إذا أنضم إلى رجال التهذيب حاوياً - إن شاء الله تعالى - لغالب رواة الحديث في القرون الفاضلة إلى رأس الثلاثمائة).

فأصل تعجيل المنفعة:

- ١- التذكرة للحسيني. ٢- والإكمال للحسيني أيضاً
- ٣- استدراكات الهيثمي. ٤- ذيل الكاشف لأبي زرعة العراقي.

رابعاً : قيمة الكتاب العلمية:

- ١ - أنه عني بمعرفة أصول رواة الأئمة الأربعة وقلما ألف في تراجم رجالهم.
- ٢ - اشتماله على بيان أوهام الحسيني في الإكمال، وأبي زرعة في ذيل الكاشف، والهيثمي فيما استدرک على الحسيني.
- ٣ - مكانة المؤلف العلمية وتفوقه في علوم الحديث وتقدمه فيه .
- ٤ - الزيادات والإضافات التي أضافها سواء في الترجمة ذاتها أو بزيادة ترجمة مستقلة.
- ٥ - اعتمد في تأليفه لهذا الكتاب على كتب كثيرة زادت على ٣٠٠ مصنف.

خامساً : منهجه في ترتيب الكتاب:

- ١ - بدأه بمقدمة مهمة أورد فيها شئ من منهجه .
- ٢ - ذكر أسماء الرجال مرتباً لها على حروف المعجم ويتوسع في الترتيب إلى اسم الجد.

٣- في حرف العين قدم من اسمه عبدالله وكذلك حرف الميم قدم من اسمه محمد لشرف هذين الاسمين

٤- ذكر المشهورين بالكنى بعد نهاية الأسماء .

٥- ذكر بعد ذلك فصلاً فيمن أبهم من الرجال ولكن ذكر اسم أبيه أو جده أو نحو ذلك .

٦- ثم ذكر فصلاً فيمن أنهم ولكن ذكر نسبه.

٧- ثم فصل فيمن لم يسمى ولم ينسب على ترتيب الرواة عنهم بأسمائهم.

٨- ثم فصل أدرج فيه تنمة المبهمين على ترتيب الرواة عنهم المشهورين بالكنى .

٩- بعده باب النساء ونهج فيه ما سبق ذكره في باب الرجال إلا أنه يلاحظ أن المبهمات رتبهم

حسب الرواة عنهم فكانوا رجالاً عن نساء مهمات.

سادساً : رموز الكتاب :

أ- الإمام أحمد في المسند.

ك - الإمام مالك في الموطأ .

ف - أبو حنيفة في مسنده .

فع - الإمام الشافعي في مسنده .

عب - عبد الله بن أحمد في زيادته على مسند أبيه.

هـ - فيما استدركه الهيثمي على الحسيني .

ز - فيما زاده من تراجم سقطت من التذكرة للحسيني.

تميز - أي أن صاحب الترجمة ذكر لتمييزه عن غيره من الرواة الذين هم من رجال الأئمة الاربعة، وليس

منهم بل إسمه يشبه اسم واحد منهم .

سابعاً : منهجه في التراجم :

١- يذكر اسم الراوي ونسبه وإن كان قد ورد في التهذيب يذكر الاسم فقط ويحيل على التهذيب.

٢- يذكر حال الراوي جرحاً وتعديلاً ملخصاً وزياداته بصورها بقوله قلت : ...

٣- تتفاوت تراجمه بحسب طبيعة المترجم له وشهرته .

٤- بلغت تراجمه ١٧٢٧ بالتركرار .

ولك في ختام هذا المقرر المبارك أقول كما قال الشاعر:

يا طالب العلم لا تركز إلى الكسل..... واعجل فقد خلق الإنسان من عجل

واستعمل الصبر في كسب العلوم وقل... أعود بالله من علم بلا عمل

تمنيتي للجميع التوفيق، ومستقبل زاهر مكلل بالنجاح.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أ. نوف بنت فهد ال سليمان القحطاني

لعام ١٤٣٤هـ